انفاس

مجلة فكرية عربية مغربية

- التطورات السياسية للطبقة العاملة المغربية
- مسألة الفلاحة المغربية
- الثورة الفلسطينية في جريدة فلسطين
- خلاصات من تجربة الشعب الفيتنامي
- التخلف والعالم الثالث
- نحو حل ديموقراطي للمسألة الفلسطينية

عدد الاول

ير 1971

1,50 د.

انفـــاس

مجلـة فكـريـة عـربيـة مغربيـة (تصـدر شهريـا)

العنوان : ٤ شارع باستور • الرباط • المغرب
ح • ب ٧٩ ٩٨٩ الهاتف ٩٢_٢٣٥
المسؤول : عبد اللطيف اللعبي

فهرس

السنة الثانية العدد الاول مايو ١٩٧١

مطبعـة التومـي : الربـاط

تقديم

فى هذ العدد

يصادف العدد الاول من مجلة أنفاس بالعربية ، احدى الاعياد التقليدية للطبقة العاملة تخليدا لامجادها النضالية في فاتح ماي · وتمر هذه المناسبة بعد أشهر قليلة من الذكرى المئوية لكمونة «باريس» التي سجل فيها التاريخ بأحرف لن تمحى من ذاكرة البروليتارية أول سلطة للطبقة العاملة ··

فما هي الخلاصة التي تقدمها « انفاس » للطبقة العاملة في هذه المرحلة الدقيقة والحرجة من نضالها ؟

ان موضوع « التطورات السياسية للطبقة العاملة » يجيب على هذا السؤال ، من خلال عرض تاريخي لاهم التطورات السياسية التي واكبت نضال الطبقة العاملة ، بأن الشعار اليومي للقوى الرجعية طيلة الخمس عشر سنة ظل هو تقسيم الطبقة العاملة واضعاف وحدتها ·· وأن الجواب المضاد المطلوب من القوى التقدمية يجب أن يكون في هذا الظرف التاريخي هو النضال من أجل تقوية وحدة الطبقة العاملة في اطار منظمتها العتيدة الاتحاد المغربي للشغل ·· الا أن شعار الوحدة يبقى مجرد شعار شكلي خالي من أي مضمون نضالي ، ان لم يصاحبه في نفس الوقت نضال مزدوج :

فمن جهة ، تعميق الديمقراطية في المنظمة العمالية وتصفية كل أشكال التكون البيروقراطي التي تكبل قدرتها النضالية · ومن جهة أخرى ، تعزيز النضال النقابي والسياسي في اطار استراتيجية نضالية تتجاوز بالملموس المنطلقات الاصلاحية التي تحاول القوى المحافظة أن تبقى فيها الطبقة العاملة ·

الا ان الطبقة العاملة المغربية ، رغم الضرورة التاريخية لفرض استقلالها الايديولوجي والسياسي ، لا يمكن لها أن تؤدي دورها كاملا ، بل يستحيل عليها القيام بمهامها التاريخية ، ان هي لم تع ضرورة التحالف مع القاعدة الواسعة مي جماهيرنا الكادحة وفي مقدمتهم « الفلاحين » ·· وفي هذا الاطار يقدم موضوع « المسألة الزراعية » أهم التطورات التي طرأت على البادية المغربية ، موضحا بالاساس التركيز الشديد للملكية العقارية الكبرى والعصرية ، وتخلف علاقات الانتاج الاقطاعية السائدة في الماضي أمام التقدم المتزايد للعلاقات الرأسمالية في البادية ·

ان هذا التحول يجري لمصلحة فئة قليلة من الملاكين العصريين الكبار والفئات الكمبرادورية ، ويخلق في نفس الوقت فائضا متزايدا من جيش الفلاحين العاطلين والمطرودين من الارض بشتى الوسائل والحيل · هذا الجيش الذي لا يجد أمامه في النظام الاقتصادي الحالي المعتمد على الامبريالية **منفذا صناعيا متطورا يستوعب ولو جزءا من هذا**

الفائض السكاني ·· والنتيجة الحتمية لهذا الواقع تازيم التناقضات الطبقية في البادية . التي لن تجد حلا صحيحا لها الا في اطار التغيير الشامل للبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ·

ويصدر العدد الاول من مجلة انفاس بالعربية بعد أشهر من أكبر محنة اجتازتها المقاومة الفلسطينية في مذبحة سبتمبر التي دبرها النظام الاردني العميل في محاولة يائسة لتصفية المقاومة تمهيدا لفرض الحلول الاستسلامية واعدام القضية الفلسطينية لمصلحة البقاء الصهيوني والامبريالي في المنطقة ·

وعلى ضوء هذه التجربة المريرة التي مرت منها المقاومة ،وبعد انتهاء أعمال المجلس الوطني الفلسطيني الثامن ، يركز موضوع « الثورة الفلسطينية في جريدة فلسطين » على مواقف الفكر التقدمي المغربي النظرية والسياسية اتجاه الثورة الفلسطينية · ومن خلال رؤية نقدية لهذه المواقف التي عبرت عنها جريدة فلسطين أحسن تعبير ، ينتهي الموضوع بخلاصات أساسية تؤكد في جانبها المغربي على فشل مفهوم « الجبهة المساندة » الجامدة التي حصرت كل نضالية الشعب المغربي لدعم الثورة الفلسطينية في الجانب المادي والتأييد العاطفي · وتؤكد الخلاصة على أن ولوج الجماهير المغربية معترك النضال السياسي ضد كل المواقف الرجعية والمتخاذلة للانظمة العربية ،وضد الوجود الامبريالي والصهيوني في المغرب لحماية الثورة الفلسطينية ونصرتها هو الدعم الحقيقي المطلوب من الشعب المغربي لحماية الثورة الفلسطينية ·

وأمام التجربة الخلاقة لشعوب الهند الصينية في نضالهم المستميت لطرد الغزاة الامبرياليين الامريكيين ، والتي لا تستحق منا التقدير والاعجاب فقط ، بل التمعن في هذه التجربة النضالية العظيمة لاستخلاص أسباب نجاحاتها الباهرة وصمودها العنيد أمام مختلف أنواع التدخلات الاستعمارية وعلى رأسها الدركي العالمي الامبريالية اليانكية ،من أجل هذا الهدف يقف موضوع « دروس التجربة الفيتنامية » وقفة قصيرة أمام هذه التجربة النضالية التي تشد أبصار كل الشعوب المضطهدة ، ومنها الشعب العربي الذي يخوض اليوم كفاح التحرير ضد نفس الغزاة وحليفتهم اسرائيل ·· ومن خلال عرض لبطولة هذا الشعب المناضل تبرز المقالة للمتشرقين بالايديولوجية الثورية خطاهم الشنيع في مفهومهم للجبهة الوطنية في مرحلة التدخل الامبريالي (المباشر او الغير مباشر) · اذ أن الفيتنام لم تعتمد على جبهة وطنية وحسب ، بل دعمت هذه الجبهة بقيادة الحزب الثورى وسيادة النظرية العلمية والخط السياسي السديد ··· بهذه الشروط كفلت الجبهة الوطنية انتصاراتها في كفاحات التحرير·

هذه بعض الخلاصات الهامة لمحتويات العدد ، وهي لا تغني بالطبع عن دراسة كل المقالات الواردة لما تحتوي عليه من مواد خام لمناقشات مفيدة · ونؤكد ان المجلة لن تحقق الغرض من وجودها الا بمشاركة أوسع قاعدة من المثقفين المغاربة في هذا الحوار · ان الطابع الاساسي الذي نريده للمجلة هو الحوار · والحوار الدائم ، من أجل تعميق قضايانا التحررية ·

ونحن لسنا بحاجة لتوضيح أن المجلة غير ملزمة بكل محتويات تفاصيل المواضيع التي تنشرها فللكاتب مطلق الحرية في التعبير عن آرائه شريطة أن يتفق والمبادىء التقدمية العامة لاختيارات المجلة ·

وننبه القارىء أيضا ، أننا راعينا ـ وسنراعي دائما ـ الاختصار في عدد صفحات المقالة : والبساطة في الاسلوب بغية الانسجام مع مستوى أوسع قاعدة من الجماهير المتعلمة ·

أنفاس

قضايا وطنية

التطورات السياسية للطبقة العاملة المغربية

حمادى حميد

لقد اثبتت تجربة الشعوب العالمية ، وتجربة حركة التحرر الوطنى بصورة خاصة الضرورة الحاسمة امسالة قيادة الطبقة العاملة . هذه القيادة القادرة وحدها على ضمان استمرار وتطوير الثورة الديمقراطية الوطنية ، وعقد التحالفات الطبقية مع القوى الوطنية وعلى رأسها الفلاحين وجرها للنضال

ان هذا الدور الطليعى لا يمكن ان تلعبه الطبقة العاملة الا اذا امتلكت استقلالا كاملا في وعيها الطبقي وفي ممارستها السياسية ، وفي تخلصها من التأثيرات الايديولوجية للطبقات الاخرى .

وان هاته الشروط التي كما قلنا الكفيلة وحدهالجعل الطبقة العاملة طبقة طليعية تلعب دورها الطليعي بحق هى التى وعتها الطبقات المضادة للثورة الوطنية فاستماتت من أجل طمسها بغرض استمرار التقسيم لوحدة الطبقة العاملة ومنع وجود الاداة الطليعيةالوعية

ومع ميلاد الطبقة العاملة بالمغرب فى ظروف الوجود الاستعمارى وفى ظروف الحركة الوطنية بقيادة البورجوازية ، تعرضت لسلسلة منالتأثيرات فقد حاول العدو الاستعماري ، والقيادة البورجوازية الوطنية شل دورها الطليعي بالعمل على تكريس سيادة المفاهيم والممارسات الاستعمارية او البورجوازية الوطنية

فلقد حاول المستعمر حرمان الطبقة العاملة من حق تنظيم نقابى وطنى ،ينسجم وضرورة النضال من اجل التحرر الوطنى ، مكرسا بذلك وجود النقابة الفرنسية C. G. T. هذا الولاء للتنظيمات الاجنبية الذي كان الغرض منه واضحا ، وهو محاولة ابعاد الطبقة العاملة عن واقعها الوطنى بالهائها بنضالات ثانوية من اجل تحسين شروط العمل لكن تحت الايمان بأهمية وفائدة النظام الاستعمارى الرأسمالى .

الا ان الطبقة العاملة رفضت ومع ارتفاع وعيها هذا الواقع ، وناضلت باستمرار من أجل حقها فى تنظيم نقابى وطنى ، وحققت ذلك عبر تأسيس منظمتها «الاتحاد المغربي للشغل» . هذا التأسيس ، ومع أهميته التاريخية والحاسمة فى الحركة الوطنية ، ارسى من جديد ولاء جديدا للبورجوازية الوطنية المتمثلة فى حزب الاستقلال بكل وعيها وسياساتها الفعلية

ان هذه الحقيقة لا يلغيها كون تأسيس الاتحاد المغربي للشغل كمنظمة نقابية مستقلة للعمال يجسد البدايات الاولى لوعى طبقي مستقل ولا يلغيها كذلك

كون الخط الجدرى فى الكفاح الوطنى والمتمثل اولا فى حركة المقاومة ومن بعد فى جيش التحرير كانت وجمهوره الاساسى الطبقة العاملة وخاصة بالدار البيضاء

وان استمرار هذا الولاء للبورجوازية الوطنية كان بالنظر لغياب اى تنظيم سياسى مستقل للطبقة العاملة (والذي عجز الحزب الشيوعي المغربي سابقا أن يلعبه)· شيئا معقولا وفي ظروف الاستقلال ،وخاصة في سنوات ٥٦ ـ ٥٩ ومع تحالف الاقطاع والبورجوازية وفي ظل الصراع بينهما لاقتسام السلطة ، حاول الحكم وبجميع الوسائل مدسيادته على الطبقة العاملة مانحا اياها عددا من التسهيلات (البنايات ، المداومين ـ المنح ـ حل بعض المشاكل الجزئية ـ المساواة بين العامل المغربي والفرنسي) فاستطاع بذلك أن يربط وجود الجهاز النقابي ماديا بالنظام وأن يركز مركز الاطار النقابي المعتمد لا على نضال الطبقة العاملة ولكن على تسهيلات الادارة ·

مما جعل النضالات العمالية تهدف الى الضغط على المستغلين المباشرين للحصول على بعض المطالب الجزئية ، وعمق هذا الفهم لدى الطبقة العاملة أن قيادتها التي قيدت بعشرات المصالح كانت تنصب من الجهاز الحاكم حكما بين الطبقة العاملة وبين المستغلين المباشرين لا جزءا رئيسيا وحاميا لكل المصالح الامبريالية والرأسمال « المستغل » ، مضفية عليه هالة من القداسة الابوية ··

رغم البرامج اللفظية والشعارات الديماغوجية التي كانت ترفعها في مؤتمراتها ومجالسها الوطنية ، والتي كان على رأسها الاصلاح الزراعي وتأميم المصالح الكبرى ·

وابتداء من ٥٩ ومع امتداد الصراع الطبقي وقع الانفصال التاريخي بين جناحي حزب الاستقلال الذي كان رغم كل الكواليس الذي صاحبته ومهدت له بالاساس بدافع من الاختلاف الواضح والمتعارض بين مصالح جماهير الشعب وعلى رأسها الطبقة العاملة وبين أجزاء من الطبقات الرأسمالية والاقطاعية المستغلة في حزب الاستقلال ·· ان هذه القفزة التاريخية كان ينتظر منها الشيء الكثير لو أنها كانت بقيادة الطبقة العاملة ولو أنها لم ترتم في أحضان النظام ، وتقع في نفس الاخطاء التي وقعت فيها هي وحلفاء الامس بعد الاستقلال ··

ان الدخول الى السلطة مع بقاء الاجهزة الاساسية في يد الجناح الرجعي من التحالف لم يحقق الا بعض الاصلاحات التقنية والشكلية . ولم يعط في النهاية الا التثبيت لركائز سلطة الاقطاع (بالقضاء على جيش التحرير ـ وتقوية مصالح بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل ـ وضرب الاجنحة اليسارية في الاتحاد الوطني ـ وقمع لسانهم «التحرير»)

بعد هذه السنوات ،وبعد أن أرسى الحكم قواعده بشكل كبير وبعد أن صفى أخطر قواعد الحركة الوطنية الحقيقية (جيش التحرير ـ الاجنحة اليسارية)·

لقد حقق ذلك كله تحت غطاء التحالف المزيف مع القوى اليسارية على مستوى السلطة (حكومة عبد الله ابراهيم)·

بعد تحقيق هذه الشروط لم تبق للحكم أية مطلحة في استمرار هذا التحالف وشكلت سنة ١٩٦١ ومع اقالة حكومة عبد الله ابراهيم بداية الصراع المكشوف

والعلني بين تحالف الطبقة الحاكمة وبورجوازية حزب الاستقلال وبين مجموع الجماهير الشعبين تحت القيادة السياسية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ٠

والاتحاد المغربي للشغل كامتداد للاتحاد الوطني وجد نفسه وجها لوجه أمام اختيارين واضحين ٠

ـ أما مع الجماهير الشعبية والطبقة العاملة يقود نضالها ويحدد أهدافها

ـ واما مع الحكم شل بجهازه من نضال الجماهير ويطرح الشعارات التي تزيف الطريق على الجماهير

ولان الاختيار يكون دائما ابنا للمصلحة التي يعبر عنها ، فان جهاز الاتحاد المغربي للشغل البيروقراطي بعقليته وتكوينه ، كان من الضروري والحتمي أن يختار ما يتلاءم ومصالحه المتناقضة وشروط النضال ضد نتائج الحكم (سياسة الخبز)٠

وكان من الطبيعي أن تفشل سياسة الخبز لاعلى المستوى السياسي فحسب بل على الصعيد النقابي أيضا ٠

واذا كانت سياسة الخبز تمثل في الواقع تغطية وهمية لاختيارات سياسية ونقابية رجعية ، فرضها واقع التكون البيروقراطي دي المصالح المرتبطة بالدولة ، واذا كانت هذه السياسة تريد أن تستمد قوتها من الوعي البدائي للطبقة العاملة وتخلفها السياسي ، وترتكز بالتالي على تشديد وتقوية هذا الواقع ، فانها لا تملك القدرة على الاستمرار في هذا الاتجاه النقابي الضيق ، ما دام واقع الطبقة العاملة فيبلاد التبعية للامبريالية لا يزيد الا فيالانحدار والتدهور والاستغلال المتفاحش ان هذا الميل الانحداري هو الذي يشكل خطرا ملموسا على مثل هذه الاتجاهات ولهذا أصبح حتى شعار الخبز يشكل هو الآخر تهديدا على المصالح البروقراطية ويفضح عجزها المميت ٠وكان لابد اذن من أن يموت هذا الشعار وتستبدل اللعبة (وحدة ١٩٦٧)

ان أهم درس أعطته التجربة النقابية في بلدنا هو استحالة الفصل ما بين المعركة النقابية والمعركة السياسية ، فليس في بنية أنظمة التبعية ما يبرر موضوعيا الاتجاهات النقابية الضيقة٠ لان معركة الطبقة العاملة الاقتصادية ومعركتها السياسية جدلية واحدة في ميدان واحد هو التحرر من السيطرة الاستعمارية السياسية والاقتصادية ٠

الا أن النظام لم يكن ليكفيه ذلك الاختيار ، لكي يطمئن بما فيه الكفاية ـ خاصة وأن بجانبه في السلطة جزءا من قيادة حزب الاستقلال المنحرفة ـ فشرع الخطة لتصفية نضالية الطبقة العاملة في تطبيق سياسة تقسيم وحدة العمال وذلك بأن أسس وبمساعدة الاستقلاليين ما يسمى بالاتحاد العام للشغالين سنة ١٩٦٢ ٠

من هذا الوقت بالذات ، اتضح الصراع جليا داخل حزب الاتحاد الوطني بين القوى اليسارية واليمين الذي مثلته باستمرار قيادة الاتحاد المغربي للشغل وذلك على التوالي في المواقف داخل المؤتمر الثاني للاتحاد الذي انعقد سنة ١٩٦٢ او في الموقف من الدستور واعتقالات الوطنيين في ٦٣ التي كانت نقطة الطلاق الحقيقية والنهائية بين الجناحين ، اذ فيها وقف الاتحاد المغربي للشغل بتوجيه من قيادته موقف المتفرج على المؤامرة التي كانت تدبر ضد رفاقه٠

وان الجماهير التي ضربت في ابنائها في ٦٣و ٦٥ رغم كل الوصاية المضروبة عليها من طرف دعاة الانهزام والانتظار ـ قد اجابت على تلك الضربات بأسلوبها النضالي الوحيد الذي كان خارج توجيه وارادة الجهاز النقابي للاتحاد المغربي للشغل ..

ان هذه الحركة الجماهيرية لتدل من جديد على قوة وحيوية وفعالية نضالية الطبقة العاملة كما تدل على جذرية الطرح الجماهيري لقضاياهاوعلىتجاوزها الفعلي للنقابية الضيقة التي كانت أجهزة الاتحاد المغربي للشغل تسجن فيها طموحات الجماهير ..

بعد ١٩٦٥ وبعد العفو على المعتقلين السياسيين وفي اطار خطة الهدنة مع الحكم التي نهجتها قيادة الاتحاد الوطني والتي كانت المفاوضات المشهورة بداية لها في هذا الوضع قرر يسار الحزب النضال ضد بيروقراطية الاتحاد المغربي للشغل تحت شعار « الديمقراطية » داخل ا م ش. الذي تحول الى مجرد سبة ، وتنافس علني على مقاعد القيادة لعدم طرحه صحبة برنامج نضال سياسي ، يعبيء الجماهير العمالية فعلا في نضال ضد سياسة الحكم ، وضد سياسة الانتظار التي تمثلها بيروقراطية الجهاز ، والتي سقطت فيها أيضا قيادة الحزب (المشاورات...)

هذا الصراع الذى حسمته الجماعات اليمينية في الحزب بتحقيق وحدة غشت ١٩٦٧ بين جناحي **الاتحاد النقابي والسياسي والذي كان نقطة البداية في** طريق التحالفات اللامبدئية والتي كان تتويجا لها **قيام الكتلة بين الاتحاد الوطني وحزب الاستقلال !!**

ان من مبدئيات اي تحالف وطني ، أنه يهدف الى تجنيد كافة القوى الوطنية ضد قمع داخلي أو خارجي في اطار برنامج أدنى .

وذلك كله بشرط توحيد الحركات الجماهيرية وتدعيمها والحفاظ على استقلالها ومبادراتها الخلاقة في اطار نضالي ..

وان أي تحالف يتجاهل هذا الشرط الاخير « صيانة وحدة المنظمات الجماهيرية » لهو في نهاية التحليل مجرد تحالف انتهازي يرمي الى اعادةأسطورة الكواليس والمفاوضات الصالونية قصد الحصول على بعض المقاعد الحكومية وقصد اقتسام ذيلي للسلطة مع الطبقة الحاكمة ..

ان بقاء الاتحاد العام للشغالين وبقاء الاتحاد العام للطلبة وصمت الطرف الاتحادي في الكتلة عن هذا الواقع لهو تجسيد حي لهذه الممارسات اللامبدئية وان استمرار تجاهل هذه الحقيقة في الظرف الذي يقوم فيه الحكم بتدشين سياسة أكثر شعرا من السابق في ضرب الحركة الجماهيرية وخاصة الطبقة العاملة وذلك بتأسيس ما يسمى بالاتحاد المغربي للشغل المستقل . لن يكون فقط استمرارا لسلسلة الممارسات اللامبدئية بل خيانة لكل طموحات الجماهير والطبقة العاملة لن تنساها ذاكرة التاريخ ..

وانه في هذا اليوم بالذات يوم الطبقة العاملة العالمي الذي تتجسم فيه الاممية بأجل صورها وتبرز فيه وحدة الطبقة العاملة كقيادة لكل التحالفات الثورية وكطبقة رائدة تسعى لاسمى هدف انساني ألا وهو ازالة الاستغلال من التاريخ . يقف عمالنا لا ليصطفوا في صف طويل وعريض ولا ليحملوا لافتات حمر أو بيض،



بل ليراجعوا تجربة مضت وليفتحوا آفاقا جديدة للنضال ٠٠

خصوصا وأنه من خلال تتبع السياسة التي مارسها الحكم ضد الطبقة العاملة والجماهير يتضح أن التقسيم لهاته الطبقات الثورية كان شعاره اليومي عبر ١٥ عاما كما كان شعار الاستعمار قبل الاستقلال٠ ان هذا الشعار « التقسيم » المعادي والمضاد لمطامح الجماهير لارادتها في الوحدة ليفرض شعارات وبرامج موحدة ومضادة تتكاثف حولها كل الجهود المخلصة وتعبيء حولها كل الطبقات والفئات الوطنية ٠٠

وان نضال الطبقة العاملة اليومي والمستمر من أجل تحقيق وحدتها في اطار منظمتها الوحيدة الاتحاد المغربي للشغل ومحاربة كافة أشكال التقسيم سواء الصادرة عن الحكم أو التي كرستها أوضاع سابقة ، هذه الوحدة التي هي الاداة الرئيسية لاستمرار وتطوير النضال الجماهيري ، وبنضالها ضد الاتجاهات البيروقراطية العميلة داخل الحركة ٠٠العمالية بمحاربة ممارستها المعتمدة على المهادنة ومفاوضات الادارة وتجميد نضالية الطبقة العاملة ، وضد التيارات الاصلاحية التي تهدف الى تحويل نضالات العمال الى مجرد ورقة ضاغطة ضد الحكم من أجل مساومات تهدف في النهاية الى الحصول على بعض المراكز الحكومية ، هذا النضال سيمكن الطبقة العاملة من القيام بدورها وانجاز مهامها التاريخية ٠

مسألة الفلاحة المغربية

علي الحمراوي

في ما يسمى بالبلدان «الفلاحية» أي البلدان التي تمثل فيها الفلاحة الميدان الرئيسي للانتاج وبالتالي لتراكم الرأسمال ، وتشكل فيها البادية القسم الاكبر من السوق الداخلية ، نجد الدوائر المالية والتجارية والسياسية تركز اهتمامها ونشاطها على « تنمية الفلاحة » بشكل كثيف .

وقد شهدت البادية المغربية منذ الهجوم الاستعماري تحولات عميقة ادت بدورها وتؤدي الى تحوير مجموع التركيب الاقتصادي وتناقضاته .

ان التغاضي عن الميزات الاساسية لتطور الاوضاع الفلاحية يؤدي بالمرء توا الى باب مسدود فيما يتعلق بتحليل مجموع الوضع الاقتصادي تحليلا علميا فالمنظرون الرجعيون عندما يعللون « تخلفنا » بالنمو الديمغرافي (المفزع!) *. « او « بتخلف العقليات » او باحوال الطقس يتعامون عن ارتفاع المباني الفاخرة وتراكم الثروات الخيالية وانتشار العادات الغربية رغم تقلبات الطقس وتزايد السكان «وتختلف العقليات» ذلك انهم يتعامون في الواقع عن علاقات الانتاج وعلاقات المبادلة التي تجعل الثروات تتراكم في قطب من المجتمع وتجعل الفقر والبطالة يتفاقمان في القطب الآخر .

فكيف نفسر جمود الصناعة بدون الرجوع الى طبيعة التراكم الرأسمالي في الفلاحة ؟ وكيف نحلل « ازدهار » التجارة الداخلية وبذات الوقت مشاكلها بدون الرجوع الى طبيعة نظام المبادلة في البادية ؟ وكيف نحلل الهجرة الى المدن وتكاثر المراكز «الحضرية» (على أسس واهية) رغم جمود الصناعة وتدهور الصناعة التقليدية بدون الرجوع الى الضغوط التي تجعل البادية تلفظ بجموع المهاجرين وتفرز اصحاب الدكاكين وغيرهم ؟

ودون ادعاء الاحاطة بميزات تطور الاوضاع الفلاحية بالعمق المطلوب في مقال كهذا ، نعتقد ان القانون العام الذي يتحكم فيها هو تمركز الملكية العقارية الكبرى وتفاقم بؤس الملاكين الصغار مع تزايد حجم البرلتاريا والشبه برلتاريا الفلاحية باستمرار ، ولعل المنهج الآتي سيسمح لنا بتصوير بعض ملامح ذلك القانون العام :

١/ نمو الملكية الفردية وبدايات تمركز الملكية الكبرى

٢/ السوق الزراعية واستنزاف الفلاحين

٣/ المضمون الفعلي للتجديد التقني

٤/ لمحة عن اوجه الاستغلال وأوضاع الطبقات.

نمو الملكية الفردية وبدايات تمركز الملكية الكبرى

منذ الهجوم الاستعماري ، توسع الشكل الفردي للملكية بحيث صار يشمل سنة ١٩٥٦ مجموع الاراضي المزروعة (حوالي ٨ ملايين هكتار) ، ولم يبق شكل الملكية الجماعية للقبائل جاريا على غير المراعي (حوالي ٧ ملايين هكتار)٠

« ففي السهول والمرتفعات الاطلنتيكية ، باستثناء عبدة ودكالة ٠٠٠، كانت الملكية الجماعية للارض سائدة » من قبل (١) ، ثم ان العادة جرت في المناطق التي كانت تسودها الملكية الفردية ذاتها بالاحتفاظ بمواريث عائلات واسعة دون توزيعها الى قطع فردية ٠ (٢)

وقد عمل الاستعمار والنظام الاقتصادي الذي فرضه على تلاشي الملكية الجماعية وبذات الوقت على تركيز الملكية العقارية الكبيرة على النحو الآتي :

١ ضيعات المعمرين

استولى الاستعمار على حوالي مليون وعشرين الف هكتار من أخصب الاراضي المغربية وطرد منها الفلاحين المغاربة بالكيد والاغراء والقهر واعتمادا على الخونة المغاربة من قياد وشيوخ « ومحميين » (٣) استعملهم كوسطاء ٠ وقد لجأ المغاربة المضطهدون الى المدن ، بحثا عن العمل ، وبقي جزء منهم كأجراء في المزارع الاستعمارية ٠

وقد تزعمت عملية التعمير الخصوصي مجموعة من الشركات العقارية الاجنبية والابناك وفي مقدمتها بنك باريس ، حيث استولت على ٧٢٨ الف هكتار (٤) اعادت بيعها لمزارعين رأسماليين فرنسيين ٠

وقامت ادارة الحماية الاستعمارية من جهتها بعملية التعمير الرسمي الذي شمل ٢٩٠ الف هكتار (٥) واعادت الادارة بيعها لمزارعين راسماليين مع كل التسهيلات الممكنة ٠

وقد عرفت هذه الضيعات نمط انتاج رأسمالي حديث واتجهت منتوجاتها لسد حاجيات الجالية الفرنسية والسوق الداخلية الفرنسية ذاتها (حوامض ، خمور ٠٠٠)٠

وحل محل الفرنسيين في جزء غير ضئيل من هذه الاراضي مغاربة اثرياء تمكنوا من الحصول على رخص الشراء بفضل نفوذهم داخل جهاز الارارة والدولة ٠ (٦) كما احتفظت الدولة باراضي الاستعمار الرسمي التي استرجعتها ووضعتها في يد التسيير البيرقراطي بدل ارجاعها للفلاحين المفتقرين الى الارض ، بل أن الدولة تنازلت عن بعض تلك الاراضي لصالح ملاكين كبار عصريين ٠

وقد كان الصراع بين الفلاحين من جهة وكبار الاثرياء المغاربة من جهة أخرى حول الحصول على ضيعة احد المعمرين سببا في اندلاع فاجعة « اولاد خليفة » الدامية ٠

وخلاصة القول ان اراضي المعمرين لا زالت تلعب الدور الذي اقيمت من أجله كقاعدة اعتماد

اساسية للملكية العقارية العصرية الكبرى ، وكميدان لجميع الثروات ، وتزويد السوق الاوروبية بالمنتوجات التي تحتاجها ، مرورا باغناء كبار التجار والشركات المشرفين على التجارة الخارجية ·

٢/ التدخل المباشر لسلب الملكية الجماعية

ادرك الاستعمار مسألتين اساسيتين :

الاولى : ان توسيع السوق الداخلية في وجه منتجاته يتطلب ضرب أسس الاقتصاد الجماعي المغلق الذي يكتفي بذاته وتبعا لذلك القضاء ما امكن على الملكية الجماعية للارض حيثما بقيت قائمة ،

الثانية : ان بسط سلطته على البلاد واخضاع القبائل المنسجمة اقتصاديا ومعنويا يتطلب زرع بذور « الانانية البرجوازية» وبالتالي ايقاد تسابق نحو الامتلاك الخصوصي للارض ·

على هذا الاساس اصدر ظهيرا سنة ١٩١٩ يشجع فيه (بلهجة الترخيص) اقتسام الاراضي القبلية أراضي الجيش خاصة) ، كلما اتفقت القبيلة على ذلك ·وساند الاستعمار الشيوخ والقياد الذين تسابقوا الى التحدث باسم القبائل جزفا ، والقيام بتوزيع الاراضي على الافراد مع الاحتفاظ بالنصيب الاكبر لانفسهم ·

كما احدث ظهير ١٩ ابريل ١٩١٩ مجلسا للاشراف على تسيير الاراضي الجماعية وضعه في يد اعوان السلطة واعطاه صلاحية كراء تلك الاراضي لافراد (بما فيهم الاجانب) بل وصلاحية البيع النهائي لصالح المكترين ·

واخيرا فان ظهير ١٩١٣ ثم ظهير ١٩١٥ المتعلقان بتحديد وترقيم ومحافظة الاملاك العقارية قد كانت فاتحة سباق للامتلاك الفردي للاراضي ، كما مكنت الطرق الادارية الملتوية والتكاليف الباهضة التي اعتمدها مسطرة لذلك ، من دوس حقوق الكثير من الفلاحين والجماعات على يد ذوي المال والنفود ·

٣/ اعتماد الاستعمار على الاقطاعية وتمركز الملكية

بالاضافة الى ما ذكرنا ، قام الاستعمار بمساعدة الاقطاعيين العملاء على تنظيم الاستغلال المباشر ضد جماهير الفلاحين وعمل على اضعاف هذه الجماهير ما امكن · هكذا احدث نظام الضرائب (الترتيب) الساحق لتمويل القمع الدائم ، واحدث نظام «التويزة» او الخدمات المجانية والاجبارية بالنسبة للسكان رجالا ونساء لصالح الاقطاعيين من قياد وخلفاء ، وفرض نظام « الفردية » او الهدايا الاجبارية التي يدفعها السكان في المناسبات الرسمية · وضمن لسياسة الاعتماد على اكثر العناصر شراسة واطماعا ساعد الاستعمار على تمركز ملكية الاراضي الفلاحية في يد مجموعة من الاقطاعيين كانوا له خير دعامة (مثال القياد الكبار فيالجنوب والاطلس المتوسط···)·

وعلى العكس من ذلك ساعد الاستغلال الاستعماري - الاقطاعي على تفقير الملاكين الصغار · وقد زاد من حدة افلاسهم اجبارهم على دفع غلاتهم باثمان بخسه من سنة ١٩٤٢ الى سنة ١٩٥٠ بدعوى الحرب العالمية·

ثم ان اتساع نظام المبادلات وانتشار النقد (العملة) ، ودخول حاجيات جديدة دائرة الاستهلاك القروي (كالسكر ، والالبسة ، والمنتوجات الصناعية) كلها عوامل لتصعيد الاستغلال التجاري للفلاحين ·

هكذا احدثت ظروف السيطرة الاستعمارية تناقضا اساسيا بين تمركز الملكية العقارية الكبرى من جهة ، وتحول نسبة ضخمة من الفلاحين الى شبه ابرلتاريا فلاحية أو فلاحين فقراء أو عمال من جهة

ثانية ، مع تكون برجوازية تجارية وزراعية نمتها ظروف المبادلات المتوسعة . ويكفي ان نذكر ان مليون قروي غادروا البادية الى المدينة بحثا عن العمل بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٥٦ (٧) ، وذلك رغم تعلق الفلاحين المشهور بارضهم .

ان هذا التناقض الاساسي لم يتعرض لاي مساس عميق حتى الآن ، بل ان تعميقه يجري باشكال تزيد شمولية وقوة كما سنحاول توضيح ذلك عندما نتطرق « للتجديد القروي » .

ذلك ان عاملا اساسيا لتفقير الفلاحين واضعاف صمودهم الاقتصادي مع تمكين مجموعات من المثريين من الاغتناء عسفا وبدون الاضطلاع بأي دور في الانتاج ، يكمن في أزمة السوق الزراعية .

٢ ازمة السوق الزراعية ، استنزاف الفلاحين

سواء سقط المطر ام لم يسقط ، ومهما يكن امر النمو الديمغرافي ، نجد كبار الملاكين يغتنون بانتظام ، ونجد السماسرة ينجزون الصفقات ، والفلاحين الصغار يفلسون . فما هو دور مكاتب الدولة وما هو دور « التعاونيات » ، وما هي وضعية الفلاحين الفقراء والمتوسطين ؟

١ مجهود الدولة

انشيء في عهد الاستعمار مكتب للحبوب (٨) لا يزال نشيطا . ومهمته مساعدة « المنتجين » على تسويق الحبوب في الخارج والداخل ، وتكديس المنتوجات في حالة حسن الغلة لاعادة بيعها في حالة انخفاضها ، الخ ... اي الحفاظ على استقرار اثمان الحبوب وبالتالي رعاية الفلاح من التماوجات الخطيرة .

وقد فضل هذا المكتب تركيز جهوده على كبار الملاكين بصفة قطعية اذ لا يهتم جديا الا بالحبوب التي تهمهم كالقمح الطري مثلا .

فللحفاظ على ثمن مستقر للخبز تؤدي الدولة على كل قنطار قمح طري يتم تحويله الى دقيق ٨٫٦ دراهم يستفيد منها كبار التجار واصحاب المطاحن . يضاف الى ذلك ان الدولة تدفع ٥٫٥ دراهم على كل قنطار من منتوج القمح الطري تشجيعا منها على مضاعفة مجهود منتجيه ، اي كبار الملاكين أيضا .

ويؤدي مكتب الحبوب على حساب الدولة لاصحاب مخازن الحبوب الكبرى في المدن ١٫٣ درهم على كل قنطار شعير يكدسونه في انتظار التسويق زد على ذلك ١٣ درهما لكل قنطار مساعدة من الدولة لمصدري الشعير على البيع باثمان « مقبولة » في السوق العالمية ، الى غير ذلك من المساعدات . (٩)

ووراء « الخزانين » وكبار التجار نجد في الواقع الابناك التي تتعامل معهم وكذا الشركات العالمية الكبرى ، مثال ذلك ان شركة التخزين والتجارة « فورافريك » هي فرع من الشركة العالمية الكبيرة : اندري دولوزان (١٠)

وتلك اذن مساعدات مالية تستفيد منها جيوب امبريالية وعميلة لتنهب خيرات البلاد لصالح الابناك والاسواق الامبريالية ، كما يستفيد منها كبار الملاكين للتوسع .

٢/ التعاونيات والسمسرة .

يقوم مكتب الحبوب بتوزيع مناطق النفوذ على تجار نصف الجملة الذين يجوبون البلاد ويبعثون

باعوانهم الى الاسواق لجمع الغلات · ويتحكم في العلاقات التجارية هذه سلطة الاعوان والتجار من جهة وضعف الفلاحين واحتياجهم الى النقود في الحال من جهة ثانية ·

وما كانت « التعاونيات » الحالية التي احدثها الاستعمار اصلا لتخفف من وطأة السماسرة على الفلاحين في شيء · فسواء تعلق الامر « بالشركات التعاونية الزراعية المغربية» (SCAM')،او بالتعاونيات المغربية الزراعية»نجدها تحت قبضة أعضاءفرادي شديدي النفوذ يديرونها حسب مصالحهم· وتعوق قوانين هذه التعاونيات (بالاضافة الى طبيعتها الطبقية) التفات الفلاحين المحرومين والمتوسطين اليها · فهي تفرض عسفا مقاييس لتقييم المنتوجات هي فوق طاقة ذوي الفدادين الصغيرة ووسائل الانتاج الهزيلة · ثم ان التعاونيات لا تؤدي ثمن الانتاج الذي تأخذه من الفلاحين الا بعدما تتوصل بدورها الى بيعه ، بينما لا تسمح الضغوط والحاجيات العاجلة للفلاح بالانتظار ·

ومكتب التسويق والتصدير بدوره يعمل على تنسيق وتسهيل تصدير المنتوجات خاصة منها الفاكهة والخضر « القابلة للتصدير » اي القادمة من الاستغلاليات العصرية الكبرى ، بينما كانت العادة جارية بأخذ المنتوجات دون أداء ثمنها قبل بيعها في الخارج ، وفي حالة عودتها يطلب من الفلاح تعويض تكاليف سفر البضائع ! هذه الطبيعة الطبقية للمكتب تبقى أيضا على سطوة الوسطاء والسماسرة على الفلاحين المحرومين والمتوسطين ، بل وتكرسها ·

٣/ وضعية المنتجين الصغار والمتوسطين

هكذا تبقى المنتوجات الزراعية خاضعة « للسوق الحرة » او للاستهلاك الذاتي بنسبة ٩٠ ٪ من منتوج الشعير و ٨٠ ٪ من محصول القمح الصلب و ٩٨ ٪ من محصول الذرة(١١) اي مجموع ما ينتجه « القطاع التقليدي » والمنتجين الصغار خاصة · وفي اعتقادكا ان اتساع نظام المبادلات وانتشار العملة يجعل الاستهلاك الذاتي ينقلص لصالح اتساع « السوق الحرة » فعلا · والفلاحون المحرومون ،والغير المنظمين انفسهم اذن معرضين للنهب في جميع الاحوال على يد الوسطاء والسماسرة · ففي حالة الجفاف تنعدم غلتهم او تكاد يضطرون لشراء المنتوجات الزراعية ذاتها في السوق بأثمان شديدة الغلاء ، وفي حالة « الصابة » تسقط الاثمان بصورة مفجعة فلا يستفيدون منها على الاطلاق ، بينما يلجأ كبار الملاكين الى تعاونياتهم الطبقية ، ويطالب المكدسون والمصدرون بمزيد من مساعدات الدولة ، وينتظر السماسرة فرصة القحط لاعادة بيع المنتوجات باضعاف ثمنها الاصلي ·

ويكفي ذكر مثال سنة ١٩٦٨ التي شهدت غلة استثنائية منحيث وفرتها وبذات الوقت سقوطا مفاجعا للاثمان ، بينما دفعت الدولة حوالي ٥٠ مليون درهم « لدعم الاثمان » استفاد منها كبار الملاكين والسماسرة وأصحاب مخازن الحبوب ·

ويمكن تلخيص خصائص السوق الزراعية في كونها تعكس علاقة الطبقات في البادية وتكرسها ، حيث نجد على رأس الهرم مجموعة من الكمبرادوريين مرتبطين بكبار الملاكين يستفيدون من كل المساعدات ويتحكمون في مجموع الانتاج ، ونجد بعدهم فئة من الوسطاء الطفيليين يمارسون النهب المباشر ضمن « السوق الحرة » ، بينما « الازمات الطقسية والاقتصادية » يتحمل عبئها جمهور الفلاحين الفقراء والمتوسطين ، وهذه الوضعية بدورها تساعد على تفاقم الفقر من جهة وتمركز الملكية والثروة من جهة أخرى ·

٣ المضمون الفعلي « للتجديد القروي »

رغم حجم الضيعات العصرية الشاسعة يبقى الجزء الاكبر من الاراضي المزروعة متسما بالسمات الآتية :

١ ـ هناك جزء كبير من الاراضي بيد اقطاعيين قدامى يستغلون اراضيهم باساليب عتيقة ويهملون جزءا منها ، حيث لا يهتمون بالزراعة الا بقدر ما توفر لهم امكانية سد نفقات المعيشة والبذخ دون الحاجة لبيع الارض ٠

٢ ـ هناك جزء هام من الفلاحين الفقراء والمتوسطين يتشبثون بارضهم رغم الافلاس ويعتمدون على اساليب المشاركة المعقدة لاستغلال الارض (كل يساهم بما لديه : ارض ، او ثور ، او محراث ، أو بذور الخ ٠٠٠)

٣ ـ هناك مساحات واسعة من اراضي البور ومن الاراضي المسقية بطرق « عتيقة » لا يمكن «تجديد» اساليب الاستغلال فيها بدون استثمارات اساسية تضمن الري المنتظم ووسائل النقل وغيرها ٠

هذه « العراقيل » ان كانت حاجزا واضحا في وجه توسع الملكية العقارية العصرية فانها بذات الوقت تشكل حاجزا في وجه توسع ارباب التجارة الخارجية ونمو حجم صفقاتهم كما ونوعا ٠ وسياسة التجديد القروى هي معالجة تدريجية لهذه العراقيل ٠

١ الري

ان اهمية السدود بالنسبة للملاكين العصريين الكبار يمكن مقارنتها باهمية السكك الحديدية بالنسبة للبرجوازية الصناعية الاوروبية في القرن التاسع عشر ٠

ان كون مجموع الشعب يمول بناء السدود بتضحية منهكة يجعل من المشروع ان نتساءل : من يستفيد من السدود ؟

تشهد جميع المناطق التي عمتها سياسة السدود تهافتا واضحا على الارض من جانب كبار الملاكين ، وازدهارا كبيرا للمزايدة على ثمن الاراضي بل وتدخلا مباشرا من أجل تجميع الاراضي الموزعة الى ملكيات صغيرة وتسليمها (بالاغراء او الضغط) لكبار الملاكين والبرجوازية الزراعية بدعوى رفع الانتاجية ٠ ونظرة على ظهور الضيعات الشاسعة في منطقة بني ملال ، وآيت عادل ، وقصر السوق وغيرها تكفي للدلالة على ذلك ، ويشمئز المرء اذ يلاحظ كيف تحولت مساحات كانت بيد الفلاحين الى ضيعات تنتج الشمندر ٠

وكيف تقوم مصانع تسودها الرساميل الاجنبية بتحويل ذلك الشمندر الى سكر تشتريه الجماهير الشعبية باضعاف الثمن الجاري دوليا ، وكيف يتحول ريع السكر الى سدود ينعم بها كبار الملاكين ويضطر امامها الفلاحون المحرومون الى التسليم في اراضيهم والتشرد، او التحول في أحسن الاحوال واندرها الى برلتاريا زراعية تتعرض للاستغلال الكثيف في أراضي كبار الملاكين ٠

ويمكن القول في النهاية ان سياسة السدود تعتبر حاليا رأس رمح توسع كبار الملاكين العقاريين العصريين بشكل يشبه في اساليبه التراكم البدائي القاسي للرأسمال ٠

٢/المكننة والتسميد والقرد

بغض النظر عن القطاع «العصري» الذي تسوده الملكية العصرية الكبرى والبرجوازية الزراعية ، والذي يعرف نمط انتاج رأسمالي كثيف ، توجهت الجهود نحو « القطاع التقليدي » من أجل ادخال الاساليب العصرية اليه ٠

في سنة ١٩٦٠ كانت « عملية الحرث » (كـراء الجرارات) كمحاولة لفرض التحول « التجـديـدي » بصورة بيرقراطية دون المساس بالتوزيع القائـم للملكية ، فكان ان فشلت بعد حين ، وان علمت بعض البرجوازيين الزراعيين وبعض الاقطاعيين استخـدام الجرارات ·

وبعدها كانت عملية «التويزة» (تبرع اصحـاب الجرارات باستخدام آلاتهم مجانا في أراضي الفلاحين) وكان ان بقي مفعولها محصورا أيضا في نفس الفئـة ولامد قصير ·

وقد شمل تعميم الوسائل التقنية العصرية ٣٥٠٠٠٠ هكتارا تقريبا من أراضي البور ، ويخصص التصميم الخماسي الحالي « مجهودا جبارا » تقـدر تكاليفه ب ٥٧٢ مليون درهم للتسميد والمكننة وغـير ذلك من العمليات ، وينتظر من هذا ان يضمن امتداد الاساليب العصرية الى حوالي ٥٠٠٠٠٠ هـكتـارا في نهاية التصميم ·

وقد تحدث التصميـم بلهجـة حازمـة عن تلـك الاراضي الواسعة التي يقبل اصحابها علـى استغلالها بصفة عصرية ، واقترح تدابير حازمة لتغيير الوضع · مثل مراجعة قانـون الارث بحـيـث يضمن اتقاء توزع الملكية بين الورثة ويسمح للدولـة بالدولة للتدخل لدى الشخص الذي يشتري مجـمـوع المساحة الموروثة حتى يلتزم بتبني الاساليب العصرية لكن الحكم تراجع عن هـذا الاتجـاه ، كمـا اراد التصميم ايجاد نموذج لاتفاقيات استغلال الارض بين المالك والمستغل (بكسر الغين) تلزم هذا الاخيـر بالقيام باستثمارات تجديدية ·

ومعلوم ان السلطات والمكاتب الفلاحية تراقـب مردودية الانتاج الفلاحي (قانـون الاستثمارات) وان اقسى التدابير بما فيها نزع الملكية تنزل على « المتخلفين » ·

وواضح ان التجديد في ظل التوزيع الحالي للملكية يعني مساعدة الاقطاعيين القدامي والبرجوازية الزراعية والتجارية على الرفع من مردود اراضيهـم دون ان ينتج عن ذلك الافلاس والتسليم فـي الارض · فهناك مثلا مليون من الهكتارات موزعة الى ٣ ملايين ونصف مليون فدان اي أن معدل مساحة كـل فـدان تقدر ب ٠ر٦٠ ، هكتار ، فاي تجديد يمـكـن تصوره في هذه الحال دون طرد هؤلاء الفلاحين الذين يلجأون لاساليب المشاركة لضمان قـوتهم ، وجعـل ملاكين كبار وعصريين محلهم ؟

٣/ مازق التجديد :

ان التجديد القروى بغض النظر عن علاقاتـه بالامبريالية (في ميدان التـجارة) سيؤدي اذن خـلال عشرين او ثلاثين عاما الى طرد مجـموع الفلاحيـن الفقراء والمتوسطين من البادية المغربية لتحل محلهـم مجموعة من العصريين !!

ويضمن التجديد تفاقم البطالة والهجرة الـى المدن (بسرعة ١٠٠ الف شخص كل سنة حسـب التصميم الخماسي) بجموع ضخمة ومتزايـدة كـل سنة · ذلك انه لا يكفي تزيين بعض الطرقـات لمنـع فلاحين افلسوا من الهجرة ·

ولا يرى « التجديد » مانعا من تنظيم ترحيـل السكان الى اوروبا ليعملوا في مناجم الفحم · وبغض النظر عن رجعية هذا الاختيار لا نعتقد أن هذا البـاب سيظل مفتوحا لان هناك منافسة من جانب بلدان أخرى، ولان مناجم اوروبا محدودة على كل حال ·

ويقول التصميم الخماسي « ان الزراعات المعدة للصناعة المحلية والتي لها قيمة كبرى عند تصديرهـا

(ان كانت هناك اسواق ثانية) تسمح بشراء ما هو ضروري لتزويدنا بما نكون في حاجة اليه من الحبوب » وهذا يجعل من حقنا ان نتساءل : اسوف لا نكون عرضة للمجاعة ؟ ومع تفاقم العجز العذائي خاصة في ميدان الحبوب وتفاقم الفقر والبطالة نتساءل أيضا هل ستوزع الصدقات على الشعب ؟

وأخيرا فان التفقير ونزع الملكية ما من شانهما ان يوفرا « الجو الهادىء » طوال المدة الضرورية لانجاز المشروع الطويل المدى الرامي « لرفع الانتاجية » .

٢ موجزة عن اوجه الاستغلال واوضاع الطبقات

١ اوجه الاستغلال الطبقي في الفلاحة

تعرض الفلاحون في بلادنا لاول هجوم مباشر وعنيف على يد الاستعمار عندما سلب منهم مليون هكتار ووضعها في يد معمرين أجانب يخدمون مصالحة التجارية والماليه ، وهجم الاستعمار بعد ذلك على « القطاع التقليدي » فخدم نمو الملكية العقارية الفردية وبذات الوقت ساند الاقطاعيين العملاء ونظم استنزافهم لارزاق الفلاحين . ومنذ ان استبدت الطبقة الحاكمة حاليا بالسلطة قامت بمجهودات ضخمة في اطار التصميمات (الثلاثي والخماسي) من أجل توسيع نطاق العلاقات الرأسمالية العصرية في البادية بحيث تضمن توسع الملاكين العقاريين العصريين وتضمن رفع الانتاج ما يعنيه ذلك من صفقات بالنسبة للجيوب الكمبرادورية المشرفة على العلاقات التجارية مع الامبريالية .

واتسع نظام المبادلات من جهته على أسس غير « سليمة » اذ يجعل فلاحين محرومين وغير منظمين يقابلون هرما شرسا يسيطر على التجارة ويفرض عليهم أقسى شروط التسويق . كما يحمل نظام المبادلة مع الامبريالية عوامل التفقير اذ يجعل بضائع صناعية مستوردة وغالية الثمن تتقابل مع منتوجات زراعية اولية وبخسة الثمن . وقد سمح نفس هذا النظام بنمو قطاع اقتصادي طفيلي قوامه السمسرة والوساطة بدون أي دور في الانتاج ، بينما يتعامل مع كبار الكمبرادوريين والابناك في التجارة الخارجية والقرض الخ ...

تحت هذه الضغوط تكسرت وتتكسر الوحدات الاجتماعية المنغلقة على نفسها من عائلات وقبائل وتزايد ويتزايد الفقر في البادية الامر الذي جعل صفوف البرلتاريا والشبه ابرلتاريا والفلاحين من المشردين الى المدينة والمراكز « الحضرية الصغيرة » .

هكذا توفرت وتتوفر الظروف الضرورية لتطور الملكية الخصوصية وتمركزها من جهة ولوجود اليد العاملة لاستغلالها ضمن تلك الاراضي من جهة ثانية . ويتخذ هذا الاستغلال أشكال متعددة :

فهو رأسمالي يعتمد العمل المأجور والوسائل العصرية في القطاع الرأسمالي المتوسع ، بينما يتخذ اشكالا معقدة من « المشاركات » « والكراء » ومقاييس متنوعة لتحديد الريع العقاري وكذا العمل المأجور الموسمي في القطاع التقليدي » . ويتسم الاستغلال الطبقي في الفلاحة وفي كلتا الحالتين بقسوة شديدة ، فالاجور شديدة الانخفاض والضمانات الاجتماعية والعائلية منعدمة ، كما أن العمل غالبا ما يبقى موسميا ويوميا غير ثابث . . ثم ان الريع العقاري شديد الارتفاع اذ يبلغ ٤ اخماس الغلة في حالة الخماس ، أو ما يعادلها .

ـ ان ٥٪ من ارباب الاسر التي تعيش على تعيش تمركزا شديدا للملكية العقارية ولملكية وسائل

الانتاج وفائض الانتاج من جهة وتضاؤل الملكية الصغيرة وتفاقم الفقر والبطالة بالنسبة للاغلبية الساحقة من السكان من جهة ثانية ٠

٢/ لمحة عن التركيب الطبقي

● نجد اذن في قمة التركيب الطبقي في البادية كبار الملاكين العقاريين الذين تتجاوز ملكياتهم ٢٠٠ هكتار وتبلغ عدة الآف غالبا ٠ وتجد هذه الطبقة اصولها في قدماء الاقطاعيين الذين حولوا اساليب انتاجهم وفي البرجوازية الزراعية والتجارية التي انقضت على الارض وفي البيرقراطية العليا التي تمكنت من توسيع ملكيتها او الحصول على اراضي المعمرين ٠

ولا زال هناك اقطاعيون قدامي متعنتون في اهمال الارض وتحاول الدولة تلقينهم ضرورة التحول الى ملاكين عصريين بل وترغمهم على ذلك احيانا ٠

ولاعطاء نظرة على قوة طبقة كبار الملاكين العصريين يكفي ان نذكر ٠

ـ ان ٥٪ من ارباب الاسر التي تعيش على الفلاحة يملكون ٦٠٪ من الاراضي (والجزء الحيوي القوى اقتصاديا من بين هؤلاء هم كبار الملاكين العصريين) ٠

ـ ان هذه الطبقة تسيطر على أخصب الاراضي وتعتمد على الزراعات ذات المردود المرتفع والموجهة للتصدير (حوامض ، عنب) او للصناعات المحلية (كالشمندر) ٠

ـ ان هذه الطبقة تستفيد بصفة تكاد تكون مطلقة من مكاتب الدولة ومشاريعها أي ما يصعب تحديده من المليارات ٠

ـ ان هذه الطبقة تشرف على مجموع القطاعات الاخرى (مساهمات في الصناعة ، مباني ، سياحة ، تجارة خارجية الخ ٠٠٠

● تأتي بعد هذه الطبقية : البرجوازية الزراعية (او الفلاحون الاغنياء) وتجد اصولها أيضا في البيرقراطية وأرباب التجارة الداخلية أو فلاحين اغتنوا ٠ ويمكن تحديد ملكية اعضائها بين ٢٠ و٢٠٠ هكتار بالتقريب (١) ٠ وهي تستفيد غالبا من القرض الفلاحي وشتى مساعدات الدولة ، كما تمارس التجارة في أكثر الحالات ، وهي ترشح جزءا من اعضائها للصعود الى ملاكين كبار اعتمادا على سياسة « التجديد » ، وان كانت تلقى بعض الصعوبات في ميدان التسويق ، ولا تجد مجالا لمشاركة كبار الملاكين في تحديد التوجيه الاقتصادي ، فهي مع ذلك وثيقة الارتباط بالاوضاع القائمة في الوقت الحاضر ٠

● اما الفلاحون المتوسطون الذين يخدمون اراضيهم ويعيشون عليها دون الحاجة لبيع قوة عملهم فانهم يشكلون من عدة ضغوط :

ـ ضغوط مباشرة تمارسها سياسة « التجديد » اذ لا تحتمل ملكيتهم تمويل الاستثمارات الضرورية ، وغالبا ما يتدينون ويفلسون ٠

ـ ضغوط مشاكل التسويق التي تحيلهم على الافلاس البطيء ٠

ـ ضغوط التوسع المباشر والعنيف احيانا من جانب كبار الملاكين والبيرقراطية ٠

● يبقى أن ثمانين بالمائة من سكان البادية لا يملكون شيئا او يملكون أقل من هكتارين، وينقسمون الى عدة فئات تشكوا جميعا من الحرمان المشترك والاضطهاد ٠

ـ الفلاحون الذين لا ارض لهم يمثلون ٥٥٪ من عائلات البادية وينقسمون الى جزء يتزايد حجمه وهم العمال الزراعيون ووضعيتهم شديدة القسوة ، وجزء يتضاءل ويتمثل في الخماسين والرباعين وغيرهم ٠ على حساب هؤلاء بنيت الملكيات الشاسعة وتبنى الثروات على أساس استغلالهم بشكل كثيف مقابل وضعية بئيسة ٠

ـ الفلاحون الفقراء يعيشون وضعية لا تقل تعاسة اذ أن « اشبار » الارض التي يعيشون عليها لا تمكنهم من العيش فيضطرون الى بيع قوة عملهم لاحد الملاكين الكبار او البرجوازيين بينما هم مهددون دوما بفقدان حتى تلك الاشبار من الارض ٠٠

٣/ مصير فائض الانتاج

ان تراكم فائض الانتاج في يد كبار الملاكين العقاريين والبرجوازية الزراعية يحول في ظل العلاقات الحالية مع الامبريالية دون تقدم الاقتصاد الوطني على أساس الاستقلال وبالاعتماد على التنظيم العقلاني للطاقات الوطنية وقوى الانتاج في خدمة الاغلبية الساحقة من الشعب ٠ واضطلاع طبقة عقارية وشبه اقطاعية بمهمة « التجديد » يحول دون تقدم التجديد نفسه بصفة موسعة ولصالح اوسع فئات الشعب ولا يعد وفي النهاية ان يعني تعميق الاستغلال الامبريالي للبلاد ، دون ضمان حتى حق الملايين من المواطنين في الطعام ٠

وعلى عكس ذلك تتوسع الفنادق والمباني ونفقات المهابة ٠٠ وتكمن احدى الخصائص الاساسية للنظام الاقتصادي القائم في تضخم البطالة والتشرد كاعلى اشكال التفقير وتبدير قوى الانتاج ٠

ومن الوجهة الاقتصادية فان التناقض الرئيسي في الزراعة هو التناقض بين :

- نمو قوى الانتاج وفي مقدمتها الطبقات الكادحة من عمال زراعيين فلاحين فقراء ، وتوسع الاراضي المزروعة ووسائل الانتاج من جهة ،
- وسطوة الملكية العقارية الكبيرة على وسائل الانتاج والارض خاصة ، وقيامها بتبدير فائض الانتاج وتشريد القوة الاساسية للانتاج : اليد العاملة٠

ويجري الصراع الطبقي في البادية المغربية بصفة اساسية حول الارض ، ويتخذ من جهة كبار الملاكين العصريين شكلا يزداد تنظيما وشمولية وجدة كما يتخذ من جانب الفلاحين الفقراء والمتوسطين شكلا دفاعا عنيفا احيانا ٠

واوضح أن الصراع الطبقي الجاري يكتسي ابعادا سياسية تزيد في عمقها تلك التجربة الطويلة والمستمرة في نضال الشعب ٠

ملحوظات

(١) البيرعياش ، « المغرب » ، بالفرنسية ،١٩٥٦ (ص٤٢)

(٢) للحصول على بعض التوضيحات في هذا الباب انظر ص ٢١٤ وما بعدها من نفس المصدر ·

٣) كانت القنصليات الاستعمارية تمنح الحصانة لمجموعات من السماسرة المغاربة تستعملهم في مختلف الصفقات التجارية وكذلك في دواليب الدولة ·

٤) للمزيد من التفاصيل حول سياق الاستعمار العقاري واساليبه انظر « المغرب » لالبير عياش ، بالفرنسية (ص ١٥٤ وما قبلها)·

٥) في سنة ١٩٦٣ صدر ظهير يقضي بجعل اراضي الاستعمار الرسمي تحت تصرف الاجهزة الاقليمية للدولة · ثم صدر ظهير تجري بمقتضاه مراقبة الصفقات العقارية بين المعمرين الاجانب والمغاربة على يد الدولة وعلى ضوء رأي كل من وزارة الداخلية ، ووزارة المالية ، ووزارة الفلاحة ، اي في التطبيق كل حسب نفوذه ·

٦) حسب نفس المصدر . ص ٢٨٤·

٧) مكتب الحبوب : (O.C.I.C.) office cherifien iri-texprofessionnel des céréale

٨) للمزيد من التفاصيل حول نشاط مكتب الحبوب ، ودوره حتى في توجيه الاحصائيات ، انظر مقال السيد محمد الناصري في مجلة جغرافية المغرب العدد ١٦ ، سنة ١٩٦٩، « الظروف الطقسية » ومواسم الحبوب وحالة البوادي التقليدية المغربية »،بالفرنسية·

(9) Andrée de Lausanne

١٠ احصائيات مكتب الحبوب لسنة ١٩٦٠ ، انظر ص ٦٥ من مقال مجلة جغرافية المغرب المذكور جهة أخرى ·

(١١) هذه الارقام حول حجم الملكيات شديدة النسبية . ذلك لاختلاف الاقاليم وتباني خصوبة الارض وتباني درجات الكثافة في الاستغلال الخ ··· كما ان الارقام المتعلقة بتوزيع الملكية قديمة وغير دقيقة ·

قضايا عربية

الثورة الفلسطينية
في « جريدة فلسطين »

ناوري حسن

الاخطار التي تواجه الثورة الفلسطينية ٠

كنا ننتظر من جريدة فلسطين ، بعد حملة التطويق والابادة الاخيرة (سبتمبر) ، أن تقوم الجريدة بوقفة نقدية لكل « المنطلقات الفلسطينية » للفكر المغربي التقدمي ٠٠ ولقد خاب أملنا رغم التعديلات السياسية التي طرأت على مواقف الجريدة مؤخرا ٠٠ وما يجعلنا نعطي هذه الاهمية البالغة لجريدة فلسطين ، كونها تعبر بحق عن الوجه الرسمي لآراء قسم هام من التقدميين المغاربة والمثقفين المناضلين ٠ ان كون جريدة فلسطين مبادرة « فردية » لبعض المناضلين لا يلغي تعبيرها عن هذه الحقيقة ٠٠

ان الاخطار التي تواجه الثورة الفلسطينية بعد حملة أيلول (سبتمبر) ، كانت الدافع الاساسي لفتح هذا الحوار الرفاقي مع جريدة فلسطين ،ومع كل المثقفين التقدميين المغاربة ، في محاولة جدية لمراجعة ما يمكن تسميته بـ « النظرية المغربية التقدمية في الثورة الفلسطينية» ٠٠

ان هذه المقالة الصغيرة لا تدعي انها تناقش جميع معطيات المشكل ، ولكنها على الاقل ، وضعت أقلام هذه المواضيع ، ولو بشكل غير مباشر : ـ « أهمية النظرية الثورية في العمل الفلسطيني المقاوم ، الموقف من بورجوازية الدولة العربية ، دور الشعب المغربي في دعم الثورة الفلسطينية ٠٠٠ الخ

لقد دأبت جريدة فلسطين منذ أول نشأتها على محاربة كل ترسابت الهزيمة الاستسلامية ، والنظرة التشاؤمية للقضية العربية عامة ، وللمسألة الفلسطينية خاصة ٠٠وناضلت من أجل أن تضع آمال الجماهير المغربية في التحرير على عاتق المقاومة الفلسطينية وكان هذا الاختيار اختيارا تاريخيا صحيحا ،استطاعت الجريدة بواسطته ، وطوال تجربتها ، أن ترسم اطارا عاما يمثل وجهة نظر التقدميين المغاربة في الثورة الفلسطينية ٠ فما هي الاخطار التي تواجه الثورة ، والتي تستدعي منا هذه الوقفة النقدية ؟

لقد أنهت حملة أيلول (سبتمبر) الرجعية « ازدواجية السلطة » بين المقاومة والنظام الاردني ، وانتهت كما هو معلوم لصالح النظام الاردني ·· كما اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني الثامن لاستخلاص آفاق العمل المقاوم في المستقبل ·وكانت نتيجته تكريسا لما هو قائم في أوضاع المقاومة ، ان لم تكن سلبية وتراجعية في آفاقها السياسية ·· والجذير بالملاحظة ، أن جريدة فلسطين لم تقف عند أعمال المجلس الوطني الفلسطيني كما كان مطلوبا منها ، وذلك في اعتقادنا أن الجريدة ستسقط في تناقض سياسي بينها وبين احد الاطراف الرئيسية في المقاومة ، والتي شكلت بالنسبة لجريدة فلسطين النموذج السياسي المثالي في الثورة الفلسطينية ··· فالجريدة ان استعملت التحليل للتلاوين السياسية داخل المجلس الوطني ستصطدم مواقفها الجديدة من السياسة المصرية بالمواقف التراجعية التي عبر عنها احد قادة « فتح » في المجلس الوطني «ابراهيم بكر· في تقييمه للعلاقات بين المقاومة والانظمة العربية القابلة بمشروع روجرز ، ملخص هذا الموقف أن المقاومة أخطأت في موقفها « العدائي » من الانظمة العربية القابلة بمشروع روجرز ·· هذا الموقف عبر عنه في المجلس الوطني الفلسطيني الثامن

أي بعد قبول ج·ع·م بتمديد وقف اطلاق النار للمرة الثالثة ·· وهذا الموقف يلتقي مع موقف الجريدة سابقا ، لكنه يتناقض معه كما سيتضح في الموقف الاخير للجريدة من السياسة المصرية بعد القبول بامداد وقف اطلاق النار ·

المهم ، أن جريدة فلسطين لم تحرك ساكنا أمام نتائج المجلس الوطني الاخير ، اللهم ، نشر مواقف بعض أجنحة المقاومة على صفحات الجريدة ··

ان الاخطار التي تواجه الثورة الفلسطينية يمكن حصرها في نقاط الضعف التالية :

١(استطاع النظام الاردني أن يكسب لجانبه جزءا هاما من الشعب الاردني ، الذي انكمش على نفسه (وخاصة في جنوب المنطقة) بعد المجزرة الرجعية ، ولم يعد يرى ضرورة في التمادي بالتضحية بجانب المقاومة ، ما دامت هذه الاخيرة لم تفتح له آفاقا **وطنية – ديموقراطية صالحة للنضال تحت رايتها** ·· ويمكن أن نقول أن التناقض اليوم أصبح عموديا يقسم بين طرفي الشعبين « الاردني مقابل الفلسطيني » و « الجيش مقابل المقاومة »

٢) ان نزعتين رئيسيتين تهددان اليوم الثورة الفلسطينية : اما نزعة المغامرة تدفع بالمقاومة لصدام جديد مع النظام الاردني المتفوق في الوضعية الراهنة بفضل الظروف الجديدة التي خلقها الشرط السابق وتكون نتيجتها حصاد الهزيمة الاخيرة للمقاومة ·· أو النزعة الهروبية اليمنية نحو الحل الذي تقدمه الرجعية العربية والدوائر الامبريالية وحتى الانظمة التقدمية ، ونقصد به اقامة دولة فلسطين على جزء من التراب الفلسطيني ، بمعنى التنازل النهائي عن مهمة التحرير الكاملة للوطن الفلسطيني ·· ومما يزيد في خطورة هذه النزعة المناخ الجماهيري اليائس والذي يريد الخلاص من مذابح النظام الاردني··ان النزعتين

معا ترفضان الحل الثوري القاضي بالتراجع السياسي والعسكري المنظم ، والذي لا يرمي بالمقاومة الى التصفية النهائية من جهة ، ولا يرمي بها من جهة أخرى الى محو هدف التحرير الشامل والقضاء على الكيان الصهيوني ·

٣) ان الخطر الاساسي الحقيقي ، هو استمرار هيمنة الخط اليميني على المقاومة الفلسطينية ، والذي لن يكن في هذه الظروف الا خطا تراجعيا يخدم موضوعيا « مشاريع التصفية » ويجعل المقاومة عاجزة في الظرف المناسب عن الرد لمختلف الاستراتيجيات السياسية التصفوية ·· ان هيمنة الخط اليميني في هذه الظروف الجديدة يعني وضع المقاومة تحت رحمة الانظمة العربية ، وتطويعها لقبول الحلول السلمية ، أي في الخلاصة والنتيجة وضع المقاومة على عتبة « حزيران فلسطينية »·

ان الخط السياسي اليميني هو الذي يرفض أخذ الدروس من التجارب الماضية ، ويتهرب بالتالي من تحديد علاقة نضال الشعب الفلسطيني بنضال الشعب الاردني ، ثم تحديد العلاقة بين المقاومة انه يعني استمرار « فلسطنة الثورة الفلسطينية » وربط المقاومة بشتى الخيوط بموازين الانظمة العربية المستسلمة ·

هذه في نظرنا الاخطار الرئيسية التي أصبحت تواجه الثورة الفلسطينية ، فما هو وضع الفكر التقدمي المغربي ، قبل وبعد ،هذه التجربة المريرة التي تجتازها المقاومة الفلسطينية ؟

· الخط العام لجريدة فلسطين

لقد أكدنا سابقا ، أن الفكر التقدمي المغربي لم تهزه مجزرة أيلول الاخيرة ، وأنه بالتالي استمر في نفس النهج الذي كان يسير عليه قبل هذه التجربة المريرة · فما هو الخط العام للفكر التقدمي اتجاه الثورة الفلسطينية ، والذي مثلته جريدة فلسطين بوضوح ؟

١) تقديس العفوية النظرية في النضال الفلسطيني المقاوم ،وبالتالي نكران دور النظرية الثورية، ان لم يكن اهمال التناقضات علنية في المجتمع الفلسطيني ··

هذا الموقف ادى على صعيد الممارسة السياسية بتأييد كل المواقف اليمينية في الثورة الفلسطينية · وجحود فضل اليسار وأهميته في المقاومة ، وبالتالي التشبث بـ « فلسطنة الثورة الفلسطينية » وجهل العلاقات الجدلية ـ التي يفرضها واقع الشعب الفلسطيني ـ بينها وبين الثورة العربية ، والدعوة لوحدة وطنية بين فرق المقاومة انطلاقا من مفهوم متخلف ليبرالي وتجريبي يقفز على واقع التناقضات وعلى البرنامج السياسي الثوري لهذه الوحدة ، فلا يهمه من برنامج التوحيد الا التوحيد في حدذاته كنموذج مثالي لحركة التحر الوطني الفلسطينية ·

هذا النهج ان كان يدعي أن المهمة الرئيسية هي تأييد المقاومة ووحدتها مبدئيا ، دون الدخول في تناقضاتها التي تهم الفلسطينيين وحدهم ، فانه يستر وراءه في الحقيقة موقفا معاديا لكل الممارسات النظرية والسياسية لليسار الفلسطيني ، ويلتقي بدون جدل مع استراتيجية يمين المقاومة الفلسطينية ·· لم يعجز هذا الفكر على فهم تناقضات الواقع الفلسطيني والثورة الفلسطينية وحسب ، بل عجز أيضا وبالضرورة عن تحديد دور الجماهير العربية ، والجماهير المغربية خاصة ، اتجاه الثورة الفلسطينية فعمل على حبس كل الطاقات الجماهيرية الثورية في التأييد « المعنوي والمادي » للثورة الفلسطينية ، بدل الوعي السياسي بخوض نضال ضد المواقف الرجعية للطبقات الحاكمة ·

ويمكن ان نستدل على هذا الفهم في جريدة فلسطين بافتتاحيتها حول « بعض المواقف الطبقية المغلوطة » ٠٠ والتي ذهبت فيها جريدة فلسطين الى حد « التنظير » الكامل لمسار حركات التحرر الوطني في عهد الامبريالية ٠٠اما هذا « التنظير » فيمكن تلخيصه بأن حركات التحرر الوطنى فى عهد الامبريالية ستنتهي بالضرورة الى حركات اشتراكية ٠٠ تقول الجريدة بعد ذكر زيارة الوفد الفلسطينى للصين الشعبية : ولهذا السبب فان قادة هذه الحركات (وهي تقصد الصين ـ الفيتنام ـ كوريا الشمالية) يساندون حركات التحرر الوطنى التى تخوض غمار المعركة دون ان يطالبونها فيما اذا كانت تعتنق « ايديولوجية طبقية» او انها تنشد من وراء كفاحها اقامة نظام يعتمد على الاستغلال ٠

وهم لايدخلون هذه المهاترات لان تجربتهم أوضحت لهم ثلاث مسلمات :

١) ان تطور اى كفاح للتحرير يتولد عنه التحول الاجتماعى ولايديولوجى للحركةالتى تقوده٠

٢) ان هذا التحول ، فى الشروط الراهنة لا يمكنه ان يكون الا تحولا اشتراكيا ٠

٣) ان اى قائد يحاول ان يتجنب هذا التحول أو يعوقه سيصفيولا شك من صفوف الثورة ،لان كلمناورة من هذا القبيل تضع صاحبها مكان التعاون مع اعداء التحرر واعداء الاشتراكية وفى صف الامبريالية٠

هكذا ، اعتبرت الجريدة ان اشتراكية حركات التحرر الوطني شيء حتى ميكانيكي لا مفر منه ٠٠

بينما الواقع يظهر لنا ان هذه الحتمية ليست حتمية ميكانيكية ، بل هي صراع طبقي بين مختلف القوى التي في مصلحتها التحرر الوطني ، قد تنتهي فعلا الى انتصار النظرية الاشتراكية والقوى الثورية ، وقد تنتهى بالعكس الى الهزيمة،وذلك على حسب التطور الملموسلقوىالثورة ولكن ما هو ثابت فى التاريخ ان الانتصار على الامبريالية لا يمكن ان يكون محققا ونهائيا الا اذا كانت قوى التحرر تسترشد بالنظرية الثورية وتحت قيادة الطبقات الثورية ٠٠ ومما لا شك فيه ، دونالرجوع الى النقاش التفصيلي ، ان كاتب الافتتاحية قفز على اهم الشروط التى وفرت النصر للتجربة الصينية والفيتنامية والكورية الشمالية الا وهى توفر النظرية الثورة وقيادة الاحزاب الثورية للجبهات الوطنية (راجع مقالة دروس التجربة الفيتنامية فى هذا العدد) لكن الخلاصة التى تريد الجريدة ان توحى بها لقرائها هي « تقديس العفويةفيالعمل الفلسطيني المقاوم كشيء مؤقت وضروري ، ولا داع لمعارضتها باسم ضرورة النظرية مثلما يفعل اليسار المقاوم ما دام الامر سينتهي مع التطور الى انتصار الاشتراكية ٠٠ وبنفس الافتتاحية تتصيد جريدة فلسطينية الفرصة امهاجمة اليسار ومغالطة قرائها حول مواقف اليسار من الحل الديمقراطي للمسألة الفلسطينية ، وذلك بادعائها أن اليسار الفلسطيني يدعو الى تحالف البروليتارية الاسرائيلية ضد مستغليهما من الجانبين ٠٠ هكذا دون ان تكون للجريدة معلومات مدققة وكاملة عن مواقف اليسار الفلسطيني في هذه المسألة بالذات راجع في ركن «وثائق» **موقف الجبهة الشعبية الديمقراطية من الحل الديمقراطى)**

٢ ـ التململ بين اختيارات المقاومة الجذرية واختيارات الانظمة العربية الاستسلامية. فالفكر التقدمي لازال يعتقد ان الانظمة العربية التقدمية وخاصة ج. ع. م. لازال بامكانها ان تستمر فى مهمة اتمام الثورة الديمقراطية الوطنية وصولا الى الاشتراكية ، وكما أن أحداث أيلول لم تحرك مواقع الفكر التقدمي اتجاه المقاومة الفلسطينية فان هزيمة ٥ حزيران (يونيو) لم تزعزع معتقدات الفكر التقدمى المغربى اتجاه الانظمة العربية التقدمية ، ولم تدفع به الى مراجعة نقدية لبحث الاسباب التاريخية للهزيمة وفى اعتقاد الفكر المغربى التقدمى ان هزيمة ٥ جزيران لم تكن الا نتيجة لعدوان بغيض دبرته قوى العدوان الغاشمة (اسرائيل والامبريالية الامريكية) ضد حركات التحرر الوطني ،أما الهزيمة فهي نتيجة مقبولة منوجهة نظر الطابع التكنولوجى للحرب الحديثة ، او فى احسن الاحوال ، نتيجة لتأثير بعض الشرائح اليمينيةالعسكرية المتخادلة .. اما هل كانت الهزيمة نتيجة لواقع طبقى لهذه الانظمة سواء على الصعيد الاقتصادى او السياسى او العسكرى او الايديولوجى ، فان الفكر المغربى التقدمي لم يطرح هذه الاسئلة ولم ير ضرورة طرحها .

وفى غياب هذا الطرح االطبقى التارخى العلمى ظل الفكر التقدمي المغربي يجتهد بلا ملل في متاهات الديبلوماسية المصرية ، ليوفق بينها وبين اختيارات المقاومة الفلسطينية ، كما اعتبرت كل تلاوين وانعرجات السياسية المصرية مجرد مناورة تكتيكية تخدم في النهاية الثورة الفلسطينية .. ولم يمنع هذه الوجهة نظر اللاعلمية ان تقوم ببعض الاستثناءات التى تتناقض والخط العام لسياسة الانظمة العربية التقدمية : كرفض مؤتمرات القمة ، والهجوم على الرجعية « اللبنانية والاردنية » في أحداث معينة ، رغم أن هذه الاستثناءات في الموقف من الرجعية العربية تتناقض بالملموس والخط العربي التقدمي (ان هي لم تفهم على أنها أحداث عارضة) الداعي الى وحدة الصف العربي أمام التناقض الرئيسي وهو العدو الاسرائيلي «والامبريالي»

. النية الوطنية للانظمة العربية التقدمية كافية للبرهان على قدرتها وصمودها ازاء الامبريالية واسرائيل .. بينما قدرة النظام الاقتصادية الاستهلاكية وسلطة بورجوازية الدولة ، وانعدام التعبئة الجماهيرية السياسة والمسلحة ، ليست موضوع بحث ولا هي بأدلة كافية على عجز الانظمة العربية التقدمية في التصدي للعدوان الاسرائيلي الامبريالي .

. الخط العربي التقدمي المعتمد على حرب نظامية تقليدية ، والعاجز على حسب هذه الخطة عن هزم العدو المتفوق تكنولوجيا ، لا تتنافى مع خط حرب التحرير الشعبية للمقاومة الفلسطينية ، بل ان حرب الاستنزاف مفصولة عن سياقها السياسي والعسكري تكميلة ضرورية لحرب المقاومة الفلسطينية

. الهدف الاستراتيجي المحدد بازالة آثار العدوان ، ولو بالحلول السلمية ، لا تتناقض مطلقا مع طرح المقاومة لشعار التحرير الكامل وتهديم الكيان الصهيوني ، بل أن الموافقة على الحلول السلمية قرار مجلس الامن ، مشروع روجرز) مجرد مناورة تكتيكية ضرورية لخدمة قضية التحرر الشامل .

هذه هي عناوين الخط السياسي لجريدة فلسطين بكل تناقضها اليومية ، وبدوامتها السياسة ، التي تدخل فيها الجماهير المغربية والعربية عامة .. ولقد

احتاجت جريدة فلسطين الى أربع سنوات كاملة من بعد الهزيمة ، حتى تدرك أن قبول مصر بالحلول السلمية لم يكن مجرد موقف تكتيكي ، بل هو موقف سياسي فعلي وملموس ، يؤدي بلا جدل الى تصفية المقاومة الفلسطينية ٠٠ وهنا نريد أن نعطي القارىء صورة عن تحاليل الجريدة المتناقضة والمتنافرة في هذا الموضوع ٠٠

مشروع روجرز

اذا أردنا أن نعرف مشروع روجرز بدون أي تعقيد سياسي مصطنع ، ودون الغوص في منطق سفطائي ، فاننا نقول أن مشروع روجرز ما هو الا جدول زمني لتطبيق قرار مجلس الامن ، وبالتالي ، فهو الوجه التطبيقي لهذا القرار المشؤوم ٠

لقد حاول منظرو السياسة المصرية أن يغطوا حقيقة استسلام النظام المصري للحلول التصفوية ، بشقشقة كلامية حول « التكتيك » « وعزل اسرائيل دوليا » وفضح نواياها العدوانية أمام الرأي العام» « وشق جبهة العدو داخليا وخارجيا » ٠٠ الخ واتخذ هذا الكلام تارة شكل « عنف سياسي » كتهديد أمريكا لفظيا ، وتارة أخرى ، شكلا مسلحا «كحرب الاستنزاف» بينما كل ما يسعى اليه الخط المصري ـ في الحقيقة ـ هو الحصول على حل سلمي ينقذ شرف الطبقة الحاكمة ويقلل كل ما أمكن من حجم تنازلاتها ـ ان جريدة فلسطين لم تنج هي الاخرى من هذا الفخ ، ومالت بدورها الى نقل منطق « بصراحة لحسنين هيكل » الى المغرب ٠٠ وتقييمها لقبول مصر بمشروع روجرز أحسن مثال على هذا المنطق ٠

وقبل أن نعرض وجهة نظر جريدة فلسطين في **مشروع روجرز ، نريد أن نحدد مقياسنا لكل سياسة تحررية حقيقية وسط هذا الضجيج الديماغوجي ٠٠ ان المقياس الوحيد الذي نقيس به جدية أي نظام في المعركة ضد اسرائيل والامبريالية ، ليس هو الموقف الديبلوماسي وحسب ،بل يتحدد أساسا بمقدار محاربة هذا النظام للمصالح الامبريالية وطنيا وعربيا ٠٠ هذه هي البوصلة الوحيدة التي نقيس بها جديةالسياسة العربية في المعركة ضد العدو الاسرائيلي والامبريالي٠٠**

وما دامت الانظمة العربية التقدمية تهادن الرجعية العربية وبالتالي المصالح الامبريالية في المنطقة ، وتعقد الصفقات الاقتصادية مع الامبريالية الامريكية ، في الوقت الذي تمتنع فيه عن اطلاق مبادرة الجماهير السياسية وتسليحها وفي الوقت الذي تقف فيه حائلا دون تعميق الثورة الديمقراطية الوطنية ـ لمصلحة الملايين من الفلاحين المحرومين من الارض ، ولمصلحة الطبقة العاملة المهضومة سياسيا واقتصاديا فان الحديث عن « التكتيك » يكون مجرد تكتيك على الجماهير قصد منه الهاء الجماهير عن الهدف الحقيقي للنظام القائم ، وتغطية عجزه المطلق عن تحويل بنية النظام لصالح المعركة ٠

تقول الجريدة « لنؤكد مرة أخرى أن مشروع روجرز ما هو سوى مناورة أمبريالية هدفها اقصاء العرب في عزلة ديبلوماسية ، وفتح ثغرة في علاقات التضامن بين ج٠ع٠م٠ والاتحاد السوفياتي ، وتبرير التعزيز القوي غير المشروط لجيش الصهاينة وسلاحهم الجوي ، وهل في استطاعتنا أن ننتظر من الامبريالية الامريكية شيئا آخرا غير هذا ؟

٠٠٠ ان كل ثوري ، وكل مقاتل ، يدرك أن الامر حينما يتعلق بمناورة ، فان قاعدة « الرفض أو القبول لا تنطبق عليها وأن الجواب عليها لا يمكن ان يتخذ شكل « نعم » أو « لا » فالثائر المناضل يعلم أن الموقف الصحيح اتجاه أية مناورة هو العمل على احباطها ويأخذ في التفكير في الوسائل التي تمكنه من الوصول الى هذه الغاية ، باعتبار طبيعة ومقاصد هذه المناورة وباعتبار مجموع معطيات الوضعية »

٠٠٠ وليس من النزاهة في شيء أن يقع تصنيف الوطنيين العرب الى « انصار » » وخصوم » مشروع روجرز ، ذلك أن مثل هذا التصنيف ليس ديماغوجيا ولا مخالفا للحقيقة فقط ، ولكنه يلتقي أيضا مع التصنيف الذي وصفته الصحافة الغربية الصهيونية التي تقدم المناورة الامريكية على أنها مشروع سلم »

ولذلك فان احباط هذه المناورة التكتيكية بالتصريح بالقبول « الغير مشروط للمقترحات الامريكية » هي بالضرورة مناورة تكتيكية مضادة ،، وهذه بديهية لا يختلف عليها اثنان »

ثم تنتهي الافتتاحية بتنبيه حول خطر أن بعض المنظمات الفلسطينية اتخذت موقفها من خلال مواقف بعض الحكومات العربية ، « وان هذا على جانب كبير من الخطورة وهو يحدث في مرحلة أصبح فيها استقلال كامل للثورة الفلسطينية٠ » وتدعو الافتتاحية الى توحيد مواقف المنظمات الفلسطينية على ان لا تعزل المقاومة نفسها عن حلفائها الطبيعيين (وهي تقصد ج٠ع٠م٠ خاصة)

حاولت جريدة فلسطين أن « تفلسف » جهد الامكان مواقف النظام المصرى حتى تقدر على التوافق مع اختيارات المقاومة ٠٠ فكان قبول ج٠ع٠م٠ في نظر الجريدة مناورة مضادة للمناورة الامريكية ، اذ أن العمل في مثل هذه المناورات لا يتحدد بمثل هذه القاعدة البسيطة « نعم » أو « لا »٠(!)

ألا تذكرنا هذه الافتتاحية بمنطق «حسنين هيكل» « ان امريكا ليست بالعدو ، انها في موقع العدو » بل ان منطق الجريدة يلتقي تماما مع منطق حسنين هيكل اذ بعدما قبلت اسرائيل بمشروع روجرز ، فان حسنين هيكل الذي بنى كل حيثيات القبول المصري على أساس فضح وعزل اسرائيل ، وصف موقف اسرائيل بانه « تظاهر بالقبول » (!) بينما جريدة فلسطين اعتبرت موقف الصمت الاسرائيلي في المرحلة الاولى « مناورة مضادة هي الاخرى على موقف القبول المصري » (!) « نفس الافتتاحية »

نكرر مرة أخرى ، أن محك أي سياسة تحررية حقيقية هو موقفها من المصالح الامبريالية وطنيا وعربيا ، وعلى هذا الاساس تتساوى كل الانظمة العربية سواء القابلة بمشروع روجرز أو الرافضة له ٠

أما في افتتاحية « مهارة الديبلوماسية المصرية » فان الموقف ينقلب رأسا على عقب ،لقد اكتشفت جريدة فلسطين أن القبول المصري وبالتالي وقف اطلاق النار ، لانه شرط من شروط مشروع روجرز هو برنامج سلم لا مناورة :

تقول الجريدة : « وهكذا ، اذا كان هناك انتصار ديبلوماسي فانه انتصار أمريكي وبالتالي صهيوني »

« ٠٠٠ أما المشكل الفلسطيني فان حله يشار اليه كشروط دون تحديد لطبيعة هذا الحل المزعوم »

« ... اننا في هذه المرة أمام برنامج سلم ، وتطبيق برنامج سلم ، وهذه حقيقة ملموسة لا صلة لها « بالتكتيك » وان الاتحاد السوفياتي لا يسمح باستئناف العملية العسكرية مهما كان الثمن »

« ... ان عملية تصفية المقاومة تتقدم علنا ورسميا – والحكومات العربية « العربية التقدمية » تلتزم الصمت من جديد »

فما هو الداعي لتغيير الموقف من السياسة المصرية ، ووضع كلمة « التقدمية » بين قوسين ؟ هل هذه هي أول مرة يصرح فيها بتنازلات مصرية لاسرائيل ، ومن أهمها عشرات التصريحات من المسؤولين المصريين أن مصر مستعدة للاعتراف بالكيان الاسرائيلي وتثبيت السلم في منطقة الشرق الاوسط ولو بقوات دولية على الحدود ..!!؟ »

هل سبق لمصر أن حددت طبيعة حل المشكل الفلسطيني منذ قبولها بقرار مجلس الامن ؟!!

هل حل تغيير في تركيب النظام ادى الى هذا « التغيير » في السياسة المصرية ، حتى لا يفسر الموقف بموت الرئيس جمال عبد الناصر ؟!!

اذا راجعنا جدول « الانتصارات » الذي سجلته جريدة فلسطين في افتتاحيتها الاولى حول قبول مصر بمشروع روجرز ، نجدها نفس النقاط التي وضعتها افتتاحية « المهارة الديبلوماسية المصرية » كتهكم على « انتصارات » الديبلوماسية المصرية : « عزل اسرائيل دوليا – تفجير التناقضات الداخلية – توسيع شقة الخلاف بينها وبين أمريكا . » فهل كل ما اكتسبته الديبلوماسية « الذكية » – سابقا – في القبول الغير مشروط لمشروع روجرز ، افسدته في لمحة بصر « مهارة الديبلوماسية المصرية » بامداد وقف اطلاق النار !؟

اننا لم نر موقفا جديدا مناقضا ومفاجئا في السياسة المصرية منذ قبولها بقرار مجلس الامن ، بل ان التحليل الطبقي للنظام المصري أعفانا منذ سنوات من الدوران والثلهث وراء السياسة المصرية (ولا يعني هذا عدم تحليل كل مد وجزر في السياسة المصرية) ، لمعرفتنا أن الطبقة الحاكمة أنهت قمة ثورتها ودخلت مرحلة التراجع لتنعم بمكتسباتها .. وكنا على علم أن القبول بقرار مجلس الامن ووجهه التطبيقي مشروع روجرز ، ومهادنة الامبريالية الامريكية – خاصة – وطنيا وعربيا ، حياد القاهرة في مذبحة أيلول ، وحتى حرب الاستنزاف .. هذه وغيرها خيط واحد متماسك في السياسة المصرية طرفه النهائي هو الاستسلام للوجود الصهيوني – الامبريالي »

وأن النظام المصري غير قادر على المواجهة ، وحتى ان فرضت عليه فالنتيجة هي هزيمة أخرى يحصدها النظام برمته ،يمثل ما كنا ندرك أيضا أن دعم الاتحاد السوفياتي سياسيا وعسكريا لا يتعدى حدود التوازن الدولي الراهن ..

رغم وعي جَريدة فلسطين مؤخرا باستسلام ج.ع.م. أمام مشاريع التصفية ، فهي لم تتجاوز بعد الادراك الاولي لهذه الحقيقة .. أما الوعي الكامل بشروط النظام ، والقاعدة الطبقية الاقتصادية – السياسية – العسكرية – الايديولوجية ، التي يبنى عليها الخط السياسي ، فالجريدة لم تتوصل بعد اليها .. ولهذا فهي مهددة مع « عواصف » جديدة

لتقلب من جديد مواقفها السياسية رأسا على عقب ٠

ان الفكر التقدمي المغربي عجز عن تلمس خطوط التناقضات الجديدة في الواقع العربي بعد الهزيمة ، وعجز بالتالي عن فهم مضمون الثورة العربية وعلاقتها الجدلية بالثورة الفلسطينية ٠

فكان وعيه السياسي قاصرا ومشوها لا نحو الانظمة العربية التقدمية وحسب ، بل نحو دور الثورة الفلسطينية وآفاقها في الواقع العربي ٠٠

• **دروس حزيران (يونيو) المقاومة الفلسطينية**

ان المتتبع لكل التطورات السياسية في الاطار الفلسطيني أو في الشرق العربي ، يدرك مدى الخطورة التي تهدد الثورة الفلسطينية اليوم ، ويمكن أن نقول بعد انتهاء أعمال المجلس الوطني الثامن ، وبدون مبالغة ، أن الثورة الفلسطينية ستجمل معها ، ان هي لم تتدارك الوضع ، تنازلات سياسية وعسكرية تنتهي بوضع المقاومة على أبواب حزيران فلسطينية ،وذلك بالقبول بنتائج السياسة العربية ، وهي عاجزة عن الرد عليها في الوقت المناسب ٠

ان جريدة فلسطين حينما أدركت الواقع الاستسلامي للسياسة العربية ، فانها لم تخرج بعد عن نطاق تفكيرها السابق ، المكرس ايديولوجيا لتقديس العفوية النظرية في العمل الفلسطيني ، وسياسيا لتأييد كل الخلاصات اليمينية فيالتجربة التحررية للكفاح الفلسطيني ، المقاوم ٠

تقول جريدة فلسطين في افتتاحيتها « ٧ مارس — والاختيار الذي فرضه الصهاينة »

« ٠٠٠ لذلك فان محور مداولات المجلس الوطني الفلسطيني هو تحديد الموقف الواجب اتخاذه ازاء الحكومات العربية ٠٠ واقتراحاتها الرامية الى السلم، ان هذه النقطة لاتهم الخلافات الايديولوجية بالدرجة الاولى ، بل انها متعلقة بمشكل ملموس ، مشكل حرية العمل الفدائي في حالة اتفاق بين الدول العربية واسرائيل — ان الامر لا يتعلق أساسا بتجربة الماضي بل بقضية حيوية تهم الحاضر والمستقبل »

"علينا ان ننظر اولا الى موقف الجريدة في نفس المشكل قبل أن تعي مؤخرا أبعاد السياسة العربية الاستسلامية — تقول جريدة فلسطين في افتتاحية « على الفلسطينيين ان يحددوا استراتيجتهم » ما يلي :

« ان موقف ج٠ع٠م٠ عرض بدقة ووضوح : الهدف استرجاع الاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧٠ أما حقوق الشعب الفلسطيني فلا يذكر الا الامتناع عن التقريط بها ٠٠٠ وهذا معناه ان استرجاع هذه الحقوق قضية تهم الفلسطينيين لا الحكومات العربية جيوشها وهذا شعار مأخوذ من الفلسطينيين انفسهم كان هذا الموقف — سابقا — مأخوذا من نظرية الطرف الرئيسي في المقاومة « فتح » الداعية الى « فلسطنة الثورة الفلسطينية » « وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للانظمة العربية ، الذي انقلب الى عدم التدخل ضد تدخل الانظمة العربية في الشؤون الفلسطينية » وكان ذلك يعني موقفا سياسيا يمس صلب الاستراتيجية ٠ أما اليوم فان المشكلة لا تتعدى مشكلا عمليا بحثا يهم المستقبل لا الماضي ٠ (!)

مرة أخرى ، تحاول الجريدة أن تصغر من حجم القضية الاستراتيجية المطروحة على الثورة الفلسطينية حتى لا تضطر الجريدة أن تقوم بنقد صريح لكل الممارسات اليمينية السابقة والتي كانت مقدمة لما هي

عليه اليوم المقاومة الفلسطينية ٠

فهل حقا ما كان يواجه المجلس الوطني الفلسطيني مجرد مشكل عملي بحث يلتصق بالحاضر والمستقبل ولا شأن له بالماضي ؟

ان الانظمة العربية تجيب بشكل عملي على الوضعية الراهنة « لازمة الشرق الاوسط » فالحل في نظرها يكمن في القبول بقرار مجلس الامن ومشروع روجرز ، ازالة آثار العدوان والتضحية بالقضية الفلسطينية ، الاعتراف باسرائيل وضمان الحدود الآمنة بشكل من الاشكال ٠ وهي في سبيل هذا الهدف تقيم التحالفات العربية (مؤتمرات القمة) ، وتضغط على أمريكا لتساهم باقلال حجم التنازلات ٠٠ مقابل ضمان المصالح الامبريالية في الوطن العربي ٠

وماذا يمكن أن يكون رد فعل المقاومة من أجل افشال هذا المخطط ؟

من البديهي أن الامر لا يتطلب تحديد موقف سياسي من طرف المقاومة في بيان معلن عنه ، بل يتطلب الاقدام على خطوات يمكن لها أن تؤدي فعلا الى افشال مخطط الامبريالية والانظمة العربية ٠٠ ومن أجل أن تملك المقاومة الجواب من موقع قوة عليها أن تحل المشكل الاردني ـ الفلسطيني أولا ، وذلك بفتح ثغرة في الجبهة العربية المعادية ، واقامة سلطة ديمقراطية وطنية ظهر المقاومة الفلسطينية وتعدم امكانية نجاح الحل السلمي ، هذه هي الحلقة الاولى في الرد على مشروع روجرز ٠ اما الحلقة الثانية في الرد الفعلي الملموس على مشروع روجرز فهي التحالف مع القوى الثورية في الوطن العربي ، التخلص من الرقابة الغير مباشرة للانظمة العربية التي فرضها خط المقاومة المهادن مع هذه الانظمة ٠٠

ان النضال من أجل تغيير موازين القوى لصالح حركات التحرر الوطني العربية في المنطقة (نقول حركات التحرر الوطني ولا نقول بورجوازية الدولة العربية) هو الرد الفعلي الملموس على مشروع روجرز٠ من الملاحظ ان جريدة فلسطين لم تكن تملك الجواب الحقيقي المطلوب من المقاومة ان ترد به على خطة الاستسلام للانظمة العربية ٠٠ فاكتفت بطرح المشكل وبشكل مشوه ٠

ومن الواضح أن المقاومة لا زالت لم تصل بعد الى مستوى الرد المطلوب ، وهذا ما يجعل شعار التحرير مهددا بأن يتحول الى مجرد شعار لفظي أمام التحركات الفعلية والملموسة للانظمة العربية نحو الاستسلام للوجود الصهيوني الامبريالي ٠

فهل الخطة السابقة التي عرضناها مجرد نقطة عملية بحتة لا تتعلق بخلافات الماضي ؟ هل تساءلت جريدة فلسطين عن أسباب هزيمة أيلول (سبتمبر)٠ حتى تتعرف على النتائج من المقدمات ؟

لولا ضيق المقام ، لعرضنا على القارىء تجربة الماضي وسلوك يمين المقاومة في هذه المواضيع الخطيرة : جبهة أردنية ـ فلسطينية تناضل من أجل اقامة سلطة ديمقراطية وطنية في الاردن ـ جبهة فلسطينية ـ عربية تناضل من أجل قلب موازين القوى في المنطقة والتي كان صلب السياسة اليمينية اتجاهها أقلمة الثورة الفلسطينية » ، وعزلها عن محيطها العربي الثوري ، وربط المقاومة بشتى الخيوط بالانظمة

العربية ... ويكفي أن نشير الى الرفض العملي للجبهة الاردنية ـ لفلسطينية ، بخلق منظمات فلسطينية نقابية وجماهيرية معزولة عن الشعب الاردني .. ونشير أيضا ، الى موقف اليمين من مشكل السلطة في الاردن في وقت كانت فيه المقاومة تقف في موقع قوة ، ، بينما تردد اليمين وخطته الدفاعية ومنطقه الاقليمي ، حال دون تحقيق القفزة المطلوبة ، فلم تطرح المقاومة في ظل هذه الممارسة أي برنامج سياسي يلبي مطامح الجماهير الكادحة في الاردن مما أدى الى النتائج المعروفة في هزيمة أيلول ..

ثم نتحدث أخيرا ، عن نتائج ربط المقاومة بالانظمة العربية بواسطة اغراءات مادية ، ومنطلقات سياسية يمينية ، وانعكاس تاثيرات هذا الربط في التركيب العضوي للمقاومة وسلوكها السياسي ... الا أن الامر يتطلب في النهاية اكثر من وقفة قصيرة في هذا الموضوع :

حقا ، ان شعار « فلسطنة الثورة الفلسطينية » كان له دور ايجابي في المرحلة الاولى من انطلاقة المقاومة ، الا أنه في المراحل الحالية حيث ازدادت الوضعية تعقدا ، وأصبح بالتالي مطلوب من المقاومة أن تضع الثورة الفلسطينية في سباقها الطبيعي من الثورة العربية ، أخذ الشعار يلعب دورا معرقلا بطمس تناقضات الثورة ..

ان المشكل الذي تواجهه الثورة الفلسطينية . والمجلس الوطني ، هو مشكل أي خط سياسي : تحديد الحلفاء الدائمين للثورة ،والاصدقاء المؤقتين ،والاعداء الدائمين ، ودور كل منهم في تطور الثورة . ثم تحديد وسائل تنفيد الخطة المرسومة ..

ومما لا شك فيه أن هذه المسالة تتجاوز تعبير « حرية العمل الفدائي » التي حاولت جريدة فلسطين أن تحصر في اطاره المشكل ، وهي تتصل بلا جدل بتركيبات المقاومة الايديولوجية .. ومنطلقاتها السياسية ، وتجربتها الماضية .. وهذا ما أثبته من جديد تناقضات المجلس الوطني الثامن من خلال تلاوينه السياسية .

لقد قلنا سابقا أن جريدة فلسطين لم تخرج عن نطاق تفكيرها في خدمة كل الخلاصات اليمينية في ممارسة المقاومة .

وفي افتتاحية « ظروف ملائمة ليتدخل الفلسطينيون ويفرضوا ارادتهم » تقول الجريدة : وستكون جناية ما بعدها جناية أن يقع الانتظار اكثر مما مضى ، وأن يستمر النقاش الى ما لا نهاية له حول « المبادىء » وحول المسطرة وحول قوانين الوحدة دون انجازها ونرى ضرورة كل هذا في هذه المرحلة على الاخص لانها تعد من المراحل القليلة التي تهيء الثورة الفلسطينية للتدخل ولان تتخذ كل المبادرات الملموسة تضع كل ثقلها في الوضعية .
ان الصهيونية قد غزت فلسطين تحت شعار « الشعب اليهودي الموحد » وهل ينبغي علينا أن نذكر بعض « الايديولوجيين » بانه وبفضل هذا الشعار لا زالت الصهيونية تتوفر على شبكة عظمى منظمة وتهيء لها كل وسائل المساندة والتمويل عبر العالم ». « فالاجهزة تلتحم في الميدان وليست في المسطرة والقوانين التي يمكن أن يحررها أي وطني كيفما كان سواء كان شيوعيا أو رجل دين أو أميرا ما دام الامر يتعلق بقضية التحرر الوطني »

من المعلوم أن المجلس الوطني الثامن قد انقسم الى طرفين متناقضين من خلال معالجته لازمة المقاومة: فريق بزعامة يسار المقاومة يلح على أن المخرج الحقيقي لازمة المقاومة هو الاخذ بدروس التجربة الماضية في اطار خط سياسي يكون قاعدة لاي وحدة وطنية .

وفريق بزعامة يمين المقاومة وقيادة منظمة التحرير ، يلح من جانبه على أن المخرج الحقيقي هو الوحدة الفورية العاجلة ، وخاصة الوحدة العسكرية، ويتهم اليسار بأنه يعرقل المجهود نحو الوحدة بوضعه سياج الخطة السياسية ، ليس معنى هذا أن اليمين برفضه للخط السياسي ليس له أي خط سياسي فلو تتبعنا مجموع تدخلات اليمين في المجلس الوطني لفهمنا الاغراض السياسة التي تحرك يمين المقاومة في هذه المرحلة الحرجة التي تعيشها الثورة .. الاشارة مثلا الى خطأ « معاداة » المقاومة للانظمة التي قبلت مشروع روجرز .. اتهام اليسار بكونه هو السبب في مذبحة أيلول بشعاراته اليسارية التي تفوق قدرة المقاومة مما يعني ان اليمين لم يفهم مطلقا التناقضات بين المقاومة والنظام الاردني التي أدت الى مذبحة أيلول وبالتالي يرفض دروسها جملة وتفصيلا ... الخ

في هذا الاطار نضع تدخل جريدة فلسطين لنفهم مغزاه الحقيقي ، ولنتعرف على من هم الايديولوجيين اللذين تقصدهم جريدة فلسطين . فالجريدة اذن سواء بوعي أو بغير وعي تخدم المنطلقات اليمينية في حل أزمة المقاومة : الوحدة الفورية مع اهمال الخط السياسي ودروس التجربة .. أي الجمع العددي لتناقضات المقاومة الذي لا يفيد الثورة في شيء واذا أردنا أن نتعمق أكثر في مدلول هذا الشعار فاننا سنربطه بحركة الجدل الدائرة في صفوف قاعدة المقاومة بعد حملة أيلول ، والتي قد تعطي رد فعل جدى على وضعية المقاومة الراهنة ، ولهذا جاء شعار الوحدة الفورية لاجهاضها وطمسها ..

وسيكون كلامنا من قبيل التكرار اذا قلنا أننا لا نعتبر مرحلة التحرر الوطني . « تسامحا وأخوة ووحدة صافية » بين مختلف الطبقات التي في مصلحتها التحرر الوطني ، بل هي أيضا صراع بين مختلف الطبقات الوطنية من أجل قيادة الطليعة وبرنامجها السياسي . ولهذا فاننا نعارض « التواضع الوطني » للجريدة في كتابة « المسطرة والقوانين التي يمكن أن يحررها أي وطني سواء كان شيوعيا أو رجل دين أو أميرا .. » وذلك انطلاقا من تجربتنا المريرة في هذا المضمار ، والذي كتبت فيه البورجوازية « بيان الثورة ضد الاستعمار التقليدي » وكانت النتيجة ما نحن فيه اليوم من اضطهاد المستعمر الجديد وأعوانه الطبقيين.

وسيكون من الانحطاط الايديولوجي والسياسي أن نقارن تجربة الشعب الفلسطيني المناضل بتجربة الصهيونية الاستعمارية لاختلافهما في الغاية والايديولوجية والوسائل والظروف السياسة ..وحتى في ذلك الاطار ، هل ينبغي أن نذكر « ايديولوجي » جريدة فلسطين أن الشعب اليهودي كان ـ ولا زال ـ موزعا هو الآخر بين عدة منظمات مختلفة فيما بينها .

اننا لا ندافع على التفرقة التي تعيشها حاليا المقاومة الفلسطينية ، ولكننا نريدها وحدة ثورية،

تستطيع ان تتجاوز فعلا معضلات المقاومة الحالية ، وتنقل نضال الشعب الفلسطيني الى مستوى جديد من الفعالية والديناميكية الثورية ..

ان الخلاصة السياسة الاساسية لاحداث أيلول هي فشل الاتجاه اليميني السائد بكل افرازاته السياسة:

الفصل ما بين النضالين للشعب الفلسطيني - والشعب الاردني اللذين يشكلان معا جبهة واحدة تفرض عليهما الضرورة السياسية والاقتصادية وضرورة مواجهة اسرائيل الوحدة في النضال تحت أفق برنامج ديمقراطي - وطني للشعبين في الاردن .

عزل ثورة الشعب الفلسطيني عن النضال التحرري للشعوب العربية - نظريا وعمليا - وبالتالي عدم الاعتماد على الذات في بناء قوي الثورة مما أدى الى تشكيل ما يسمى « بالثورة الغنية » بكل ما تحمله من انعكاسات بورجوازية على البناء الذاتي لقوى الثورة . وما حملته أيضا من قيود سياسية نتيجة ارتباطات المقاومة بالانظمة العربية ، وما يجره هذا الارتباط من نتائج سياسية على المقاومة اتجاه الثورة الفلسطينية والثورة العربية ..

ونضيف من جهتنا كخلاصة لتجربتنا من أحداث ايلول :

أن المهمة التي طرحتها علينا هذه التجربة ، هو مراجعة كل مفاهيمنا الايديولوجية والسياسة في نظرتنا للثورة الفلسطينية والثورة العربية .. والعمل بكل ما يمكن من أجل مساندة الخط الثوري في الممارسة الفلسطينية والنضال مع الجماهير المغربية من أجل وضع الثورة الفلسطينية في صلب نضالها السياسي بدل المفهوم استاتيكي السابق في تصورنا لمهامنا ازاء الثورة الفلسطينية ، وذلك بالدعم المحدود المالي والمعنوي ..ان ولوج الجماهير الشعبية معترك النضال السياسي ضد ممارسة كل الانظمة العربية الرجعية والمتخاذلة ، وضد الارتباطات الصهيونية - الامبريالية الاقتصادية والسياسية وطنيا ، بافق ايديولوجي وسياسي ثوريين ، هو الضمانة الحقيقية لدعم الثورة الفلسطينية وحمايتها .. ان هذا يتطلب أولا تكثيف الثقافة الثورية بمشاكل الثورة الفلسطينية في أوساط الجماهير الشعبية ، وابتكار أشكال تنظيمية جماهيرية شعبية مناسبة لهذا النشاط السياسي العظيم .

. الواقع الطبقي للفكر التقدمي

ان الفكر التقدمي المغربي ، والذي عبرت عنه جريدة فلسطين أحسن تعبير ، لا ينفصل مطلقا عن وضعية حركة التحرر الوطني المغربية ومشاكلها الطبقية والايديولوجية والسياسية .

فالخط السياسي « الانتظاري » الذي يحكم ممارسة القوى السياسية التقدمية ، بحكم شروط طبقية واستراتيجية ، جعل منطق حركة التحرر الوطني المغربية منسجمة كل الانسجام ومفهوم الجبهة استاتيكية التي لا تكلف نضالا سياسيا وايديولوجيا شاقا ضد الطبقات الرجعية الحاكمة . وبهذا المعنى استوت « مسألة دعم الثورة الفلسطينية » لتأخذ مكانها وسط الخط السياسي الانتظاري العاجز عن التعبئة الجماهيرية وقيادتها .. ان المسألة الفلسطينية ترجمة أخرى لعجز حركة التحرر الوطني وانعزالها عن الجماهير الشعبية ، انها صورة أخرى من صور افلاسها التاريخي .

ان الواقع الطبقي البورجوازي الصغير لحركة التحرر الوطني المغربية ، جعل من انجرارها وراء الممارسات اليمينية في الساحة الفلسطينية ، وعلى رأسها تقديس العفوية النظرية ، أو النزعة التجريبية . انعكاسا حيا ، وامتدادا مباشرا للموقف الطبقي الايديولوجي في التجربة المغربية · فالتجربة المغربية التقدمية تشكو من جملة ما تشكو منه ، التجريبية التي طبعت الخط الايديولوجي حركات التحرر الوطني المغربية ·· ولا زال هذا الخط يمثل الموقف الايديولوجي للبورجوازية الصغرى في حركة التحرر الوطني ، بكل ما جره وما سيجره على التجربة المغربية من ويلات واجهاضات في الماضي والمستقبل · ان غربة البورجوازية الصغرى عن النضال الوحدوي التحرري وانعدام رصيدها التاريخي في هذا المجال ، وجذورها الاقليمية رغم الشعور القومي العاطفي العام ،ورواسب الثقافة الامبريالية التي تربت في كنفها ، جعلها عاجزة عن استيعاب معطيات الثورة العربية وعلاقتها الجدلية بالثورة الفلسطينية ·· ولهذا كان الوعي المغربي التقدمي قاصرا عن ادراك كل معطيات وآفاق الثورة الفلسطينية ··

فى ٢٦ مارس ١٩٧١

حركة التحرر الوطنى

خلاصـــات

من نضـــال الشعـــب الفيتنامـــي

عبد اللطيـف اللعبـي

مر الآن أزيد من قرن والشعب الفيتنامي يخوض معركة متواصلة ضد قوى العدوان الاستعمارية والامبريالية ٠ ولقد استطاع هذا الشعب طوال هـذه التجربة أن يصنع الاسلحة السياسيـة والعسكريـة والايديولوجية والثقافية التي مكنته من الحصول على انتصارات متصاعدة ضد الغزاة والمستعمرين والبعثات العسكرية وجيوش المرتزقة والانظمة المزيفة في الماضي والحاضر ٠

ويشكل هذا الاستمرار أكبر تحد أمام التفـوق التقنولوجي للغرب الامبريالي من طرف شعب مستعبد

وهكذا فان حجـر الزاوية فـي الاستراتيجيـة الامبريالية ، الا وهي وسائل تطويع الشعوب باستعراض العضلات ، والمطامع الامبريالية فـي تقريـر مصيـر العالم حسب أهوائها (مراجعة خريطة العالم والقيام بدور رجال المطافيء في « المناطق الملتهبـة » وبـدور الشرطي الذي ينظم حركة المرور٠٠) ، قد أصبحـت اليوم تنسف من أسسها على مرأى ومسمع من أولئك الذين كانوا يرتعدون بالامس أمام المساومة بالحـرب النووية والتهديد بالتدخل ٠

ان سقوط الامبريالية التدريجي والحتمي فـي نفس الوقت ، أصبح محسوسا في أيامنا هـذه ممـا يعطي للشعوب المستعبدة وللطبقات الثورية الفرصـة الحاسمة للقيام بدورها التاريخي الا وهو توجيه الضربة القاتلة للامبريالية ٠

لذا أصبح من الضرورى استخلاص الدروس من التجربة النضالية للشعب الفيتنامي وتنقيـة الفهـم الذي يمكن أن يتوفر لدى شبيبتنا ازاء التجربة والمتكون من عدة عناصر مختلطة تروجها الدعايـة الرسميـة والامبريالية من جهة ، والايديولوجية البورجوازية بل وحتى بعض ثوريي الصالونات وهواة الامسيـات التقدمية من جهة أخرى ٠

ولنبدأ هنا بالتطرق الى الصورة التي تعطيهـا عن « أحداث الفيتنام » وسائل الاعلام اليومية التـي تنقل بالحرف مراسلات بعض المصادر التي لا يمكـن أن نتهمها أبدا بالعطف على قضية الشعب الفيتنامي

فلو صدقنا هذه المصادر لكان من السهل علينـا تصديق اسطورة تناسخ الارواح حيث أن شعب هـذا البلد (الفيتنام) سيكون قدمات عن بكرة أبيه مرتيـن أو ثلاث مرات ٠ ولنأخذ على سبيل المثال التصريـح الذي نقله الصحفي الاسترالي « ولفردبيرشت » عـن أحد المقاتلين الفيتناميين والذي يفيد أن الاسلحة التي يتركها مقاتلوا الجبهة الوطنية للتحرير فـي الميدان حسب التقارير الامريكية ، ما هي الا أسلحة قديمـة غنمها الثوار في المعارك السابقة وتخلصوا منها بعدما غنموا أسلحة أكثر حداثة ٠

وهكذا فالغنائم الامريكية ما هي في الواقـع الا سلع كاسدة ، أما التجهيز الحربي الامريكي والعميـل فما هو الا سوق حرة ينتقي منها المقاتلون ما يحتاجونه

وهكذا فالهجوم الايديولوجي الامبريالي يجد في بلادنا مروجيه ومنفذيه · فالسماح بعرض شريط معادي لقضية الشعب الفيتنامي « القبعات الخضراء » رغم اجماع القوى التقدمية والوطنية على الاحتجاج ضده يبرهن ، اذا كان من الضروري اعطاء البرهان ، على مدى الترابط بين بعض الدوائر والامبريالية وقيام هذه الدوائر بدور الوسيط للامبريالية ببلدنا ·

لكنه من البديهي أن شعبنا قد تعلم كيف يفسر ويترجم بنفسه وبطريقة صحيحة الاخبار التي ترد عن قضية الفيتنام ·

فالانتصار في معركة « ديان بيان فو » لا يمكن ان ينمحي من ذاكرة شعبنا الذي شعر بهذا الانتصار ، وهو في مرحلة دقيقة من نضاله ضد الحماية ، كضربة حاسمة للقوة الاستعمارية الفرنسية وكبداية لمسلسل التحرر بالنسبة له ·

ان التضامن بين الشعوب المكافحة والتداخل بين كفاحاتها يخضعان لمنطق مستقل بذاته ، يتجاوز كل الحواجز المصطنعة التي تخلفها الامبريالية ·

يبقى علينا ان ننظر الى تقلبات بورجوازيتنا التي كانت بالامس القريب تدين العدوان « الاجنبي » في الفيتنام والتي لم تعد تتردد اليوم في استعمال اكثر المفاهيم تقدما كالامبريالية ، والعدوان الامريكي ··· لقد مرت الايام وتغيرت الاحوال · لكن هذه البورجوازية قد عودتنا بما فيه الكفاية على قفزاتها البهلوانية وحركاتها المثيرة بشكل لا يمكننا معه أن نغمض أعيننا بتاثير من نغمات أمميتها المفاجئة ·

يبقى علينا كذلك أن نمعن النظر في هزليات بعض السياسيين المتخاذلين الذين احتكروا الاممية لانفسهم منذ أن علقوا اللافتة المطلوبة ·هؤلاء الموظفون العاملون في دواليب سياسة معينة لا يتحدثون عن بطولة الشعب الفيتنامي وعن انتصاراته وفعالية تنظيمه واستراتيجية وتكتيك طليعته الا للتاكيد على الطابع الوراثي تقريبا (اذا صدقنا كلامهم) المتمثل في ضعف التنظيم لدى الجماهير العربية وعدم قدرتها على استيعاب الاسرار التي مكنت شعب الفيتنام من الانتصار ·

هكذا يذهبون بكل سهولة الى التأكيد ، مثلا شأنهم في ذلك شأن بعض الاختصاصيين الغربيين في شؤون العالم العربي ، الى أن « فلسطين ليست هي الفيتنام » وعلى الصعيد الوطني يذهبون الى تعليل تبعيتهم الذيلية ازاء البورجوازية بالرجوع الى سياسة الجبهة الموسعة المعادية للامبريالية التي تنتهجها الجبهة الوطنية لتحرير جنوب الفيتنام ، ناسين الشيء الاساسي وهو كون هذه الاخيرة لم تستطع أن تضم جميع الفئات الاجتماعية» من طبقات وقوميات ، ومجموعات سياسية ومنظمات وجماعات دينية ووطنيين ، بعض النظر عن انتماءاتهم السياسية الا لانها نجحت في فرض نفسها كقوة وحيدة تستطيع طرد الامبرياليين ، وكقيادة فعلية للكفاح نبعث من بين الجماهير الكادحة ، وكنواة أساسية ومحركة للجبهة الوطنية والشعبية ، كانت تجسم منذ البداية تحالف العمال والفلاحين تحت قيادة البروليتاريا ·

فاذا كان للمناضلين الثوريين الفيتناميين ان يلقنوا دروسا ،فسوف يلقنونها لاولئك الثوريين لفظا الذين يجدون أنفسهم ، أمام خوفهم الجسدي من نضالات الجماهير ومن جهاز القمع ، مضطرين للسير على وقع خطى البورجوازية مستجدين مكانا تافها بين صفوفها ، أو قل متعلقين بأذيالها ·

ولنتطرق الآن الى الدروس التي ينبغي استخلاصها من كفاح الشعب الفيتنامي · نحن لا ندعي في مقال قصير كهذا القيام بتحليل شامل ومفصل اذ لا يمكننا الا أن نلخص بعض النقط الجوهرية حول بعض المحاور الاساسية للبحث ·

ولنوضح أيضا أرائنا لا يمكن الا أن تكون مدينة بالكثير للمجهود النظري الهائل الذي قام به القادة الفيتناميون ازاء تجربتهم ·

فكل ما يمكن أن نقوله قد عبر عنه ببراعة من طرف مكافحين ومفكرين عباقرة من أمثال هوشي مين وفونكوبين جياب ولي دوان ، وتروونك شين ،الذين لم تصبح مؤلفاتهم بعد ، ومع كامل الاسف ، موضع دراسة وتأمل بالدرجة التي تعرفها مؤلفات المفكرين الثوريين الآخرين · أول خلاصة تفرض نفسها هي تلك التي عبر عنها الجنرال جياب أمام المقاتلين المجتمعين في مؤتمر القوات الجوية والمضادة للطيران في يونيو ١٩٦٩ ، وهي أن حرب الشعب قد انتصرت على حرب الدمار الامبريالية الامريكية ·

هكذا يتجلى أن الرد الوحيد على العدوان الامبريالي هو الحرب الشعبية ، فالعلم والتقنولوجية والقوة الاقتصادية للامبريالية تواجه بالقوة الخلاقة للشعب · والادمغة الاليكترونية تواجه بعبقرية أدمغة الرجال المكافحين ·

فالشعب الفيتنامي يعطي درسا منقطع النظير لكل السياسيين والساسة العرب الذين كانوا يروجون ، محاولين تقنيع مصالحهم الطبقية ، ومنذ مدة (اذ أنهم منذ حرب يونيو ١٩٦٧ قد انضموا بشكل علني الى جانب الحلول السياسية والدبلوماسية للقضية الفلسطينية والاراضي المحتلة بعد العدوان) لهؤلاء الساسة الذين كانوا يروجون الافكار القائلة بأن الحرب ضد اسرائيل ليست من اختصاص الشعوب ولكن من اختصاص الجيوش العربية النظامية لهؤلاء الذين يريدون مجابهة طائرات « الميراج » الفرنسية « والفانتوم » الامريكية بطائرات « الميك » السوفياتية ، لهؤلاء الذين يواجهون الاقتصاد الاسرائيلي الممول باقتصاد يعتمد على المساعدات وبصناعة مركزة تصبح هدفا سهلا للحملات الانتقامية ، لهؤلاء الذين لا ينادون الشعب الا الى تشييع جنازة الضحايا أو الاطلاع على الانقلابات السياسية أو العسكرية أو تلقى الطلقات النارية اذا انتبه الى خيانة مسيريه ، الى هؤلاء يلقي الشعب الفيتنامي دروسه ·

ان المتبنين لسياسة المجابهة (معتمدين على الدعم الاقتصادي والعسكري السوفياتي) قد اجتازوا هذه المرحلة · فالدكتور يارينغ قد عاد الى مهمته ، ومن أجل اعادة فتح القناة ، هنالك استعداد للاعتراف « بالوجود الشرعي » لكل دول الشرق الاوسط ، بما في ذلك « الحدود الامنة والمعترف بها » · ان حرب الجيوش النظامية لبورجوازيات الدولة قد انتهت الى الاستسلام أمام الحرب الامبريالية · لكن صدى النداء الخالد لغيفارا ، بخلق أكثر من فيتنام واحد ، لا زال صداه يتردد في أذان الشعب الفلسطيني ·

ان المقاومة الفلسطينية ، رغم محاولة الابادة ، ورغم مؤامرات الامبريالية وخدامها الاوفياء ، ورغم خذلان السياسيين البورجوازيين ، رغم كل هذا وذاك ، لا زالت تتابع مسيرتها مقتنعة بأن حرب الشعب هي وحدها القادرة على التغلب على حرب الابادة الامبريالية الصهيونية ، وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية ·

والدرس الثاني الذي يفرض نفسه ، والذي يرتبط بسابقه ، هو أن الحل بالنسبة للشعوب المستعبدة والمستغلة لا يكمن في سراب التطور وأوهام الثورات التقنولوجية والعلمية التي تدقها طبول الدعاية الامبريالية ومن ورائها مثقفون البورجوازيون ·

ان النجاحات الباهرة للشعب الفيتنامي قد حركت من جديد وبقوة أمال كل الشعوب المضطهدة التي تناهض مختلف أشكال الاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية عبر العالم ·

لقد استطاعت هذه النجاحات أن تحطم أكثر الخرافات رسوخا والتي يظن العالم الرأسمالي انه يستطيع بواسطتها أن يخيف الشعوب ويركب لديها عقدا نفسية ·

فالتقنية وفي الاستراتيجية العسكرية والادمغة الالكترونية واللعب والاستهلاكية ، والثقافة والتعليم ، وتحرر المرأة ، ومجتمع الاستهلاك الخ ···

كل الميادين التي تتبجح المجتمعات الرأسمالية

بتفوقها فيها قد تقلصت كالقرب المنتفخة بالهواء أمام المثل الرائع والتجارب والمنجزات الشاقة لشعب صغير يعيش في بلد صغير لا تتردد مؤلفات الاقتصاديين البورجوازيين عن تسميته بلدا « متخلفا » أو « في طريق النمو » ·

باعتبار كل ما سبق ، وفي الاطار المتعدد الاشكال للنضال ضد الامبريالية ، فان الثورة الفيتنامية تلعب دورا أساسيا ، لا لكونها تتحمل على الصعيد العسكري أثقل الاعباء · ولا لكونها أكثر الثورات تقدما فحسب ، بل ولانها كذلك تشكل مثالا ذا قوة لم يسبق لها مثيل ·

ان هذه الثورة تبين في نهاية التحليل أن القوة الحقيقية هي قوة الشعب حين يتحرر وان الجماهير

والدرس الثالث الذي يمكن استخراجه من كفاح الشعب الفيتنامي ، وذلك منذ مقاومته للاحتلال الفرنسي هو ان الكفاح ضد الاستعمار وضد الامبريالية ، من أجل تحقيق الاهداف الاساسية للتحرر من استغلال الانسان للانسان ، والممارسة الفعلية للسلطة من طرف الجماهير الكادحة لا ينبغي ان يترك زمام المبادرة فيه بين أيدي الكادحة هي التي تخلف كل الخبرات وتصنع التاريخ · انطبقات المحظوظة ، فالحرب ضد الاستعمار ، اذا لم تكن مسيرة من طرف منظمة منبثقة عن تحالف الطبقات المستبعدة سرعان ماتنحرف عن أهدافها العميقة لتنتهى الى هذا الشكل او ذاك من الانظمة السياسية التى عرفتها الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، والخاضعة للاستعمار الجديد أو لسيطرة بورجوازيات الدول ·

لقد رعى الثوريون الفيتناميون هذه الحقيقة فى وقت جد مبكر ، هؤلاء الثوريون الذين لم يفصلوا ابدا مابين الكفاح المسلح وتحرير التراب الوطنى عن وضع اسس السلطة الشعبية · وعلى عكس هذا ، نرى فى كثير من البلدان الحديثة العهد بالاستقلال نتائج الكفاحات المعادية للاستعمار التى لعبت فيها البورجوازية الدور القيادى فأغلب هذه البلدان وقعت فريسة للاستعمار الجديد · وفى افضل الحالات نلمس استمرارا للنضال ضد الامبريالية على الواجهة الاقتصادية فى بعض البلدان ، دون ان يمنع ذلك قمع الشعب من طرف الطبقات الحاكمة ·

اما فىفيتنام فان الحركة الثورية للتحرر الوطنى على اساس البرنامج البروليتارى قد نمت منذ جذورها وتطورت بموازاة حركة التحرر الوطنى المرتكزة على برنامج بورجوازى ·

فلو لا وجود خط بروليتاري واضح ، مرتكز على تحالف العمال والفلاحين لما كان للمقاومة ان تنتصر وان تصبح محصنة ضد الهزائم

« ان كل تصور للجبهة الوطنية الموحدة ، لا يعتبر الوعى الطبقى ، ما هو الاتصور مجرد ، وما هو الامغالطة ورد فعل غريزى من اجل المحافظة على مصالح طبقية انانية » يقول لي دوان ·

ان هذا الشعور ببديهية وضرورة الصراع الطبقى داخل الحركة الوطنية هو الذى مكن الطليعة الثورية الفيتنامية من قطع الطريق على كل محاولة للسيطرة من طرف البورجوازية ·

ان الوعى الوطنى والوعى الديمقراطى لا يمكن ان يفرغا من محتواهما الطبقى هذا ما طبقه الثوريون الفيتناميون الذين استطاعوا ، وفي الوقت المناسب ان يصوغوا البرنامج الوحيد الذى شكل برنامج الديمقراطية الحقيقية ، امام الديمقراطية الطبقية للبورجوازية المريضة وفئات البورجوازية الصغرى وقد مكن هذا البرنامج من تجنيد الجماهر الواسعة للفلاحين ومن قيادة الشعب الفتنامى الى النصر هناك دروس اخرى ، دروس عديدة يمكن استخلاصها من التجربة التصالية للشعب الفيتنامى وكل هذه الدروس تلتقي على نفس المحور وهو ان ليل الامبريالية يقرب من نهايته ، ويبقى على الشعوب والطبقات الثورية ، لما تدمج فى ممارستها الحية علم وفن تغيير العالم ، الذى يشكل أساس انتصار الشعب الفيتنامي ، ان تعلن عن اشراقه شمس الانسان الجديد ·

الركــن الاديولوجــى

التخلـــف والعالـــم الثالـــث

سليم رضوان

لقد أشاعت نظريات الاقتصاديين الليبراليين مفاهيم مجردة ومغالطة روجت لها الدعاية الامبريالية وتتداولها مختلف المنظمات العالمية · واذا كانت هذه المفاهيم تتستر وراء قناع العلم فانها تحمل في عمقها أفكارا مشبوهة في فترة حاسمة من تاريخ حركة التحرر الوطني وفي وقت تتزايد فيه هزائم الاستعمار والامبريالية وتتوالى انتصارات الشعوب وتحررها من التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية ·

ومفهوم التخلف هو أحد هذه المفاهيم غير العلمية،فهو يعني واقعا نسبيا ونظرة سطحية معتمدة ، اي أن الدول التي تسمى متخلفة هي في مرحلة متخلفة بالنسبة لتلك التي تسمى متقدمة · وهذا غير واقعي ، لان هذه الدول المتخلفة توجد في وضعية تختلف جذريا عن الوضعية التي وجدت فيها الدول « المتقدمة » منذ قرنين او اكثر وبهذه الصياغة تحاول هذه النظريات الاستناد على ملاحظات احصائية حول نظام تطور او انخفاض مستوى المعيشة لتحديد هوية كل دولة بدلا من أن تستند على تفسير واقعى تاريخى علمى · ولهذه الصياغة السطحية خطورتها القصوى اذ هي تجريد غير علمى يخفى العلاقات الاجتماعية الاستغلالية السائدة داخل كل دولة وبين مختلف الدول ـ فالواقع الاقتصادي للدول «المتقدمة» حاليا هو نتيجة لتطور اجتماعي وتاريخي لعبت فيه علاقات الانتاج والعلاقات التجارية على الصعيد العالمى دورا رئيسيا · فالثورة الصناعية فى الغرب لم تكن فى الواقع الاضرورة فرضها احتياج البورجوازية الغربية الى طرق أسهل لنهب خيرات البلدان المستعمرة واعطى تكديس المعادن ومختلف المواد فى أوربا تقدما تقنيا سهل تحويل المواد الخام بسرعة الى بضائع تنقل الى الاسواق التى اخذت آنذاك تتمركز في مناطق استراتيجية من الناحية التجارية وطموح البورجوازية الى تضخيم رساميلها أجبرها على خلق مواصلات حديثة تجعل انتاج الارباح تزداد سرعة وديناميكية ·

لم تبق بنية المجتمع الراسمالى الغربى جامدة بل عرفت تطورات كثيرة اهمها انتقال الراسمالية فى اواخر القرن التاسع عشر الى امبريالية ذلك ما فرضه بالاساس تطور البورجوازية على الصعيد العالمي · فقد اخذت تستثمر رساميلها في بلدان العالم الثالث متجاوزة نهج المنافسة بين الشركات وتشتت الرساميل الى خلق مرتكزات مالية قوية لها نفود عالمي ·

ونهب خيرات العالم الثالث عن طريق الاحتكارات الامبريالية أدى الى ضرب الارضية الاقتصادية للبورجوازيات الوطنية وبالتالي الى شل كل اقتصاد وطني متين في بلدان هذا العالم الذي يطلق عليه اسم « متخلف » وطبعا فان السيطرة الاقتصادية الامبريالية تختفي وراء ستار العلاقات الودية والمساعدات والبعثات الثقافية ...

واقتصاد الدول الصناعية من جهة أخرى لم يحتو في الماضي على أية خصوصية من الخصوصيات التي تميز دول العالم الثالث ·

١ ـ الاقتصاد لم يكن تابعا للسوق الامبريالية ولم يكن هناك رأسمال أجنبي ·

٢ ـ تطور هذا الاقتصاد لم يكن خاضعا لتطور هذا المنتوج أو ذاك في السوق على الصعيد العالمي ·

٣ ـ لم تكن هذه الدول تتحمل أعباء ومصاريف تفرضها عليها العلاقات الخارجية وضرائب راس المال الاجنبي ·

٤ ـ الاقتصاد لم يكن في نشأته يجابه منافسة اقتصاد صناعي قوي محتكر من طرف الراسمال ·

٥ ـ الاقتصاد لم يكن مضطرا لجلب تجهيزات من الخارج قصد توسيع وزيادة انتاجه ·

٦ ـ وأخيرا فان هذا الاقتصاد لم يكن مختلا ومفككا بل بالعكس كان منسجما ·

هذه الخصوصيات توضح الى اي حد هو خاطىء مفهوم التخلف ، اذ ان دول العالم الثالث تطورت في نفس الوقت الذي تطورت فيه الدول الصناعية ولكن في اتجاه مخالف ومختلف ، والعامل الاساسي في هذا التطور المخالف والمختلف هو بروز الاستعمار المباشر كقوة هائلة للاستغلال والقهر ، وهذا ما يحاول هذا المفهوم أن يخفيه تحت ستار العلم والروح العلمية ورقصات الارقام الخيالية ، ولا يتورع الليبراليون عن كشف نواياهم الحقيقية في خلاصاتهم المدهشة ب

١ ـ الدول « المتخلفة » لا تستطيع أن تخرج من تخلفها الا بالتوظيفات الاجنبية ·

٢ ـ داخل الدول « المتخلفة » يجب تشجيع التوزيع الغير العادل للخيرات ،اذ على المداخيل الفردية والرأسمال الفردي تقوية التوظيفات ورفع مستوى الدخل الوطني الفردي ·

٣ ـ بما أن اقتصاد الطبقات التقليدية ضعيف يجب اذن تشجيع ميلاد طبقة رأسمالية في المدن والبادية هذه الطبقة التي ستعجل بالنمو الاقتصادي وخاصة اذا ما نهجت الدولة سياسة التسهيلات والمساعدات في الميدان المالي ·

ان هذه الخلاصات هي في الواقع خلاصة واحدة هي أن الدول « المتخلفة » لا يمكن ان تخرج من « تخلفها » الا « بمساعدة » الرأس مال الاجنبي وتبعيتها المطلقة سياسيا واقتصاديا وثقافيا للاستعمار والامبريالية ·

ان اي تهاون في نقد هذا المفهوم ودحضه ليدخل متحف التاريخ قد يدفع بنا الى أحضان التوجيه الليبرالي الرأسمالي سواء في التحليلات أو الخلاصات ويوضح التحليل العلمي (لا نقصد العلم المجرد ، بل العلم الذي يهدف أساسا الى تقدم الشعوب لا الى

استغلالها ·· ان العلم الذي تدعى الدول الاستعمارية أنها سخرته لتقدم البشرية هو علم غير محايد ، انه وسيلة من وسائل الاستغلال والقهر·) واقع الدول « المتخلفة » الملموس بـ

التبعية السياسية : الاستعمار المباشر والاستعمار الجديد ·

التبعية الاقتصادية وتتضمن التبعية التجارية والمالية والارتباط بالسوق العالمية الامبريالية ·

التبعية الثقافية :

وان أي محاولة انعتاق مما يسمى بالتخلف لا تدرك هذه الحقائق لن تر النور أبدا اذ ان الخروج من هذا « التخلف » يقتضي التحرر السياسي والاقتصادي والثقافي لدول العالم الثالث · ان الذين ينادون بزيادة الانتاج ويطالبون شعوبا مستغلة بتحقيق برامج اقتصادية يجهلون ان التحرر الاقتصادي هو قبل كل شيء سياسي · وان جهل أو تجاهل هذه الحقيقة يجعل من التقدم عملية ذهنية مبهمة ·

الزيادة في الانتاج وتوسيعه لا يمكن أن يقودا هذه الدول الى التقدم ما دام التوزيع غير عادل والاستغلال الطبقي والقهر وشل العمل الجماعي بالاحتكارات الفردية والاعتماد على الابناك الدولية الاستعمارية والتبعية السياسية والاقتصادية والثقافية للرأس مال الاجنبي هي الطريق الذي تنهجه هذه الدول ان الفصل بين السياسة والاقتصاد وهذا ما يفعله عادة رجال الاقتصاد الليبراليون هو فصل غير علمي مقصود وموجه من طرف الاحتكارات الاجنبية والطبقات المسيطرة لنهب الشعوب · تطوير الانتاج وتوسيعه يقتضي توزيعا عادلا لوسائل الانتاج (المعامل ، الارض وتجهيزها)

وتحررا سياسيا واقتصاديا وثقافيا

وثائق

في هذا الركن ..

سيكون هذا الركن مفتوحا لعرض بعض الوثائق الهامة الصادرة عن منظمات تقدمية أو احدى حركات التحرر الوطني .

ولاهمية الثورة الفلسطينية وتحريكها لجماهيرنا العربية ، فاننا ننشر أولا : وثيقة من وثائق ج.ش.د. حول « **الحل الديمقراطي للمسألة الفلسطينية** » **والتي** أثارت الكثير من النقاش وسوء الفهم . آملين أن ننشر في الاعداد المقبلة وثائق لمنظمات فلسطينية أخرى .

ولا ننسى أن نوجه نداءنا الى قراء مجلتنا ، بأن يبادروا بمساهمتهم في هذا الركن بكل الوثائق التي يرون ضرورة نشرها لاهميتها ..

نحو حل ديموقراطي للمسألة الفلسطينية

طرحت الجبهة الشعبية الديموقراطية على المجلس الوطني الفلسطيني السادس المنعقد في القاهرة في ايلول ١٩٦٩ مشروعا لحل ديموقراطي للمسألة الفلسطينية ، وقد أثار هذا المشروع ، كما كان متوقعا ردود فعل مختلفة ومتفاوتة ما بين ناقدة ومتحفظة ومؤيدة ، كما واجه حملة من التشويه وسوء الفهم الى حد أصبح معه من الضروري أن توضح الجبهة موقفها من هذه المسألة الهامة وتطرح المقدمات التحليلية التي أدت بها الى رفع هذا الشعار .

التمايز والعلاقة المحددة ما بين الصهيونية والامبريالية

جاءت الصهيونية بصورة رئيسية نتيجة رد فعل من جانب البورجوازية الصغيرة والمتوسطة اليهودية وهي التي تشكل لب اليهودية ، تجاه أمرين هما :

أ ـ تردى أوضاع اليهود في أوربا الشرقية ، ذلك أن اليهود كانوا يمثلون الرأسمالية البدائية (أي التجارية والربوية) ، فكان.لابد أن يوجه لهم انهيار الاقتصاد الاقطاعي وأشكال الرأسمالية البدائية ضربة قاصمة ، زادها ضراوة اختلال التوازن ما بين تطور الرأسمالية وانهيار الاقطاعية والرأسمالية البدائية ، بحيث كان من الصعب جدا على اليهود الاندماج ببنية النظام الاقتصادي الجديد ضمن علاقات الانتاج الجديدة التي تتطور ببطء شديد لا يتفق مع سرعة انهيار العلاقات القديمة .

ب ـ تعاظم موجة العداء للسامية في أوربا الغربية ، اذ أن التمركز الرأسمالي ، أي ظهور رأس المال الاحتكاري ، حطم الطبقات الوسطى فارتدت هذه ضد العناصر اليهودية في هذه الطبقات على أنها تنافسها على موارد رزقها وتزيد أوضاعهاترديا .

غير أن الصهيونية كايديولوجية ليست الا انعكاسا مشوها للواقع وتنظيرا مموها لحاجة مادية ٠ والصهيونية من حيث هي انعكاس مشوه للواقع تغني نفسها عن عناء البحث عن الدوافع والاسباب الكامنة وراء العداء للسامية ، وعن الاشكال المتنوعة لهذا العداء والوظيفة الاجتماعية التي كان يؤديها وعن طبيعة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي أوجدها٠ وتذهب الى أن « الطبيعة البشرية » لا تتغير وأن نزعة البشرية ذاتها ، وهما بالتالي خالدان لا يمكن الوقوف في وجههما ولا القضاء عليهما٠وتنتقل الصهيونيةبعد افتراض خلود العداء للسامية لتحل المشكلة بالقفز من فوقها ، أي بالقول أن الخلاص هو في قبول اللاسامية واضطهاد الاقليات أمران من صلب الطبيعة اللاسامية كأمر واقعي طبيعي وعادي ، والهجرة الى فلسطين لتتحول الاقلية فيها الى أكثرية تحكم نفسها بنفسها فى دولة قومية ٠ كذالك فأن الصهيونية من حيث هى تنظير مموه لحاجة موضوعية مادية ليست الا تعبيرا عن رد فعل الشعب الطبقة تجاه الضغوط الاقتصادية اساسا ، تلك الضغوط التى تهدد باحداث تمايز داخلى ، أى تحويله الى طبقات وبالتالى انهاء دوره الاجيماعى كطبقة موحدة ومن ثم كشعب دو خصائص ناجمة بالتحديد عن هذا الدور الاجتماعي ، أى أن الصهيونية انعكاس لرفض البورجوازية الصغيرة والمتوسطة السقوط الى مصاف البروليتارية ، وحاجتها الى سوق قومية مستقلة فى دولة قومية يهودية ٠)١(

والصهيونية ككل ايديولوجية قومية تحاول أن تطمس معالم نشوئها الحديث نسبيا بأن تخلق لنفسها اصلا أسطوريا يعود الى الماضي السحيق (أسطورة تعلق اليهود عبر التاريخ بارضهم الام ـ فلسطين) عرض مطالبها ومطامحها القومية على انها تجديد لملكية قديمة (الحق التاريخى لليهود فى فلسطين) ٠

ومن الطبيعى ان يكون الحل الذى تقدمه الصهيونية للمسالة اليهودية ـ اقامة دولة يهودية فى فلسطين ـ «وهما طوباويا بورجوازيا صغيرا» ٠

فالمسألة اليهودية التى تتخذ شكل مسالة عالميه لوجود اليهود فى مختلف الاقطار لا يكون حلها على هذا المستوى ضمن النطاق الرأسمالي ، فالقضاء على اللاسامية لن يتم الا بالقضاء على مسبباتها ، أى بالقضاء على النظام الاقتصادي الذي أوجدها ٠ وبالفعل فان اقامة اسرائيل لم يحل المسالة اليهودية ، حيث أن اللاسامية لم تنته ، وان كانت قد دفعت الى الخلف بفضل ظهور اشكال أخرى من الاضطهاد العرقى والعنصرى فى الغرب (العنصرية تجاه السود ، العنصرية تجاه العمل الاجانب وخاصة من المغرب ، اضطهاد الضجر٠ واللاسامية أساسا لا علاقة لها بوجود أو عدم وجود دولة يهودية ، كما أن وجود دولة الصين الكبرى لا يحمى الصينيين فى البلدان الاخرى من الاضطهاد العنصرىبل ان ادعاء الصهيونية تمثل يهود العالم أجمع ، ونشرها شعار التضامن غير المشروط ليهود العالم مع اسرائيل يشجع فى الواقع العداء للسامية وفى النهاية فان وضع اليهود رهن بالوضع الاقتصادى ولاجتماعى والسياسى العام فى العالم ولو فرضنا جدلا ان اسرائيل تستطيع استعاب كل المهاجرين من المغرب اذا ما تضخمت موجة العداء للسامية فيه ، فان هؤلاء سيجدون أمامهم العداء العربى ٠

لكن الحل الوهمى الذى تقدمه الصهيونية للمسالة اليهودية هو الذى يحدد الطبيعة الخاصة للاستعمار الصهيونى لفلسطين (٢) وهو الذى يجعل هذا الاستعمار مختلفا عن الاستعمار النموذجي المعتاد ، فالاستعمار النموذجى يلجأ عن تعمد الى تحطيم الاقتصاد البدائى

للبلاد المستعمرة (بفتح الميم) ليمكن من استغلال السكان الاصليين فى التعدين والصناعة والزراعة الرأسمالية أما الاستعمار الصهيونى فهو من طبيعة خاصة فرضها هدفه المحدد (قامة دولة يهودية) الذى جعلـه يعمد الى استمـلاك واغتصـاب الارض واحتـلال هذه الارض وافراغها من سكانها الاصليين أو فى أحسن الاحـوال الى أقلية فى دولـة أحادية «العنصر» ٠ والاستعمـار الصهيونى يختلف حتى عـن أقرب أشكال الاستعمـار اليه ، وهو الاستعمار الابيض فى جنوب افريقيا ، فهذا الاخير يقوم على اقامة مجتمع مغلق للبيض منعزل عن مجتمع السود (فصل مناطق السكن والمدارس ووسائط النقل وكافة مرافق الحياة الخاصة بالبيض عن تلـك الخاصة بالسود) ولكن ذلك لا يحول دون استغـلال البيض للسكان الاصليين ودمجهم بعلاقات الانتاج طبعا كطبقة مستغلة مضطهدة ، أما الاستعمار الصهيونـي فيقيم مجتمعا يهوديا مغلقا ولكنه لا يستغل السكـان الاصليين بل يطردهم كلية (٣) ٠ من هنا كـان لابـد للاستعمار الصهيوني ، حتى قبل انشاء اسرائيل . من أن يستعدي الشعب الفلسطيني كله لانـه يشكـل نقضا مباشرا لوجوده الوطني وتعديا صارخا علـى حقوقه الوطنية وانكارا لها ٠ ومن جهة أخرى قامـت الاستراتيجية الاسرائيلية منذ البداية على فرض الامر الواقع ، فمن انشاء المستوطنات الزراعية المحصنـة التي تمثل أمرا واقعا عسكريا ـ اقتصاديا وبناء وفرض مجتمع يهودي معزول في فلسطين منذ بداية الاستيطان الى الاستقلال بهذا المجتمع بعد طرد السكان عام ١٩٤٨ الى فرض الاحتلال على مثلث النقب الجنوبي اثـنـاء محادثات الهدنة عام ١٩٤٨ الى فرض الاحتلال علـى بئر قطار في مثلث العوجا عام ١٩٥٠ الى احتـلال المنطقة المجردة الوسطى على الحدود السورية عـام ١٩٥١ الى انتزاع حقوق الملاحة في خليج العقبة فـي أعقاب عام ١٩٥٦ الى احتلال الاراضي العربية عـام ١٩٦٧ ٠ وسياسة فرض الامر الواقع هذه ذات طبيعة توسعية واضحة ليس مردها فحسب محاولـة حـل مسألة الامن الاسرائيلي عن طريق التوسع العسكـري باحتلال أراض جديدة لحماية أراض قديمة ، بل هـي تعود أساسا الى القاعدة التي نشأ عليهـا المجتمـع الاسرائيلي من حيث كون غايته لم شتات الجاليـات اليهودية الموزعة في أنحاء العالم وبالتالي لابد مـن التوسيع لاجتذاب وتوطين اليهود الشتات وهذا التوسع لا يعني فقط توسيع الارض بل تأمين حمايتها ممـا يدفع الى مزيد من التوسع وهكذا ٠ هذه الطبيعة التوسعية لاسرائيل أدت الى تناقض حاد ما بينها وبين الشعوب العربية ككل التي ترفض مجتمعا غريبا عنها انزرع على أرضها ليصبح تهديدا ماثلا لها أبدا وقوة تقف في وجه آمالها في التحرر الوطني والـوحـدة والتقدم الاجتماعي ٠

كذلك فرض الحل الذي وضعتـه الصهيونيـة للمسألة اليهودية العلاقة المحددة ما بين الصهيونيـة والامبريالية ٠ ففي الوقت الذي بدأت فيه قوى الانتاج تضيق بالحدود القومية عمدت الصهيونية الى خلـق دولة قومية مصطنعة ومعزولة ، فكان لابد للصهيونية في سبيل ذلك من أن تتحالف مع الامبريالية فالدولـة القومية المصطنعة لا يمكن أن تقوم الا كوجوداستعماري مرتبط بالامبريالية التي تسيطر على المنطقة ٠ ومـا تاريخ الصهيونية في أحد جوانبه الا تاريخ التحالـف

مع هذا الطرف الامبريالي او ذاك (الاتصال بقيصر ألمانيا والسلطان العثماني في بداية الحركة ، التحالف مع بريطانيا بعد عام ١٩١٧ ومع الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥) . وليس هذا التحالف مع الامبريالية أمرا فرضيه العداء العربي كما يحاول بعض الصهيونيين « اليساريين » أن تقول ، بل هو اختيار فرضته طبيعة الهدف الذي وضعته الصهيونية نصب عينيها . ويبدو ذلك واضحا من خلال مراجعة سريعة لليوميات الاولى لثيودور هرتزل مؤسس الصهيونية السياسية .

واليوم ترتبط اسرائيل بالامبريالية ، وعلى الاخص بالطرف المهيمن داخل المعسكر الامبريالي أي الولايات المتحدة ، بأكثر من رابط . فاسرائيل بمجرد وجودها وتشكيلها نقيضا عدائيا للشعوب العربية ككل تقدم خدمة جلي للامبريالية ، اذ تفرض على الشعوب العربية خوض معركة ذات طابع قومي صارخ مما يساهم في ابقاء المصالح الامبريالية في الظل بعيدة عن متناول النضال العربي المشغول بالمعركة القومية ، كما أن ذلك يتيح للانظمة الرجعية حليفة الامبريالية أن تعزز وجودها وتستمر في البقاء مدة ما كانت لتستطيعها ، وذلك بأن تتظاهر هذه الانظمة بالمساهمة في المعركة القومية . واسرائيل من ناحية أخرى تلعب دور الدركي المحافظ مباشرة على المصالح الامبريالية في المنطقة والواقف على أهبة الاستعداد للانقضاض على حركة التحرر العربي الوطنية عندما تقترب هذه الحركة من التهديد الجدي للمصالح الامبريالية ، وهي في ذلك تذهب الى حد الانقضاض على أنظمة بورجوازية الدولة ، كالنظام الناصري ، تلك الانظمة المعادية للامبريالية والتي لا تستطيع بسبب من طبيعتها الطبقية ممارسة دور فعال ضدها . كما تلعب اسرائيل دور الحماية المباشرة لبعض الانظمة الرجعية العربية كالنظام الاردني والنظام اللبناني اللذين أعلنت اسرائيل أكثر من مرة عن استعدادها للتحرك العسكري اذا ما قلب أي منهما . ولا يقتصر الدور الاسرائيلي في خدمة الامبريالية على المنطقة العربية بل هو يتعداها الى افريقيا حيث تمتد شبكة البعثات الفنية الاسرائيلية لتغطي ثمانين بلدا مشكلة منفذا جيدا لتغلغل رأس المال الامبريالي الى تلك البلاد (٣) . بالمقابل فان الامبريالية تضمن بقاء اسرائيل عن طريق حقنها باستمرار بالمساعدات المالية والعسكرية من جهة ، ومن جهة أخرى بالمحافظة على البنى التقليدية المتخلفة والضعيفة في المنطقة العربية والتحالف معها .

ان هذه العلاقة المحددة ما بين اسرائيل والامبريالية تجعل المسألة الفلسطينية مسألة تدخل في صلب النضال المعادي للامبريالية في المنطقة ، ويجعل اسرائيل أشد تناقضا مع القوى الطبقية التي تخوض هذا النضال .

من ذلك كله نستنتج أن اسرائيل بحد ذاتها قوة استعمارية من طبيعة خاصة ولكنها في الوقت ذاته جزء من المعسكر الامبريالي يرتبط في الوقت الراهن مع الولايات المتحدة الامريكية وهي القوة التي تسيطر على المعسكر الامبريالي . غير أن الطبيعة الخاصة للاستعمار الاسرائلي تعطي اسرائيل استقلالا نسبيا يتمثل في سياسات خاصة تمليها المصلحة الخاصة لاسرائيل والتي أحيانا لا تكون متطابقة مع المصلحة العامة للمعسكر الامبريالي ولكن هذا الاستقلال نسبي، لان تميز اسرائيل لا يخرق وحدة المعسكر الامبريالي

وفي الوقت ذاته لا تغطي الوحدة على هذا التمييز ٠

الارتباط العضوي ما بين النضال الفلسطيني والثورة العربية

اذا كانت الاستراتيجية ، كما هي بالفعل أولويات وتحديد أدوار وتحديد العلاقات المتبادلة ما بين الادوار فان نظرة الفكر القومي البورجوازي الصغير الى مسألة علاقة النضال الفلسطيني بالثورة العربية وكذلك نظرة الفكر الفلسطيني البورجوازي الصغير الى المسألة ذاتها تؤديا لتهافتها النظرى الى غياب الاستراتيجية الواضحة ٠

يعمد الفكر القومي البورجوازي الصغير الى معارضة أي محاولة لتحديد دور النضال الفلسطيني ضمن الثورة العربية بكلام عام وغامض وغائم من « الشمولية القومية » للثورة العربية ٠ وليست هذه المعارضة سوى محاولة للهروب من التحديد الذي سيكشف لا محاولة عجز البرنامج القومي البورجوازي الصغير ، ذلك البرنامج الذي « أجل » النضال المعادى للصهيونية طويلا « حتى تتحرر الامة العربية من الاستعمار » متغافلا عن الدور النشيط الذي تلعبه اسرائيل في دعم الوجود الامبريالي في المنطقة العربية فكانت النتيجة أن وصلت حركة التحرر العربي المعادية للامبريالية بقيادة البورجوازية الصغيرة حدودا لم تستطع ـ لطبيعتها الطبقية ـ أن تتخطاها تاركة الخطر الصهيوني يستشري ويتكرس ٠ كذلك تخفي هذه المعارضة في طياتها محاولة لاخضاع النضال الفلسطيني للبرنامج الراهن للقومية البورجوازية الصغيرة المتمثل بحصر الخطر الاسرائيلي لا ازالته ، من ناحية ، وكبح جماح التحول الثوري الذي تشهده المنطقة والذي يهدد مواقع البورجوازية الصغيرة من ناحية أخرى ٠ وبالاضافة الى ذلك تحاول هذه المعارضة باسم «الشمولية القومية» أن تتستر على عجز الحركة القومية البورجوازية عن الخروج على قوانين لعبة العلاقات العربية كما تفرضها الانظمة الرجعية ، واضطرار هذه الحركة نتيجة لهذا العجز الى التزام موقف الصمت اتجاه محاولات الانظمة الرجعية تطويق المقاومة الفلسطينية واجهاضها أو التزام موقف الوسيط ما بين الانظمة الرجعية والمقاومة ٠

أما الفكر الفلسطيني البورجوازي الصغير فيذهب في رده الى عجز البرنامج السومي البورجوازي الصغير الى حد الفصل التعسفي ما بين النضال الفلسطيني والثورة العربية مصورا النضال ضد الصهيونية على انه من اختصاص «الثورة الفلسطينية» وان مهمة الجماهير العربية العريضة تقتصر على دعم واسناد « الثورة الفلسطينية » وتشكيل ما يسمى « الجبهة العربية المساندة » ان ذلك يتغاضى عن أن الفلسطينيين في التحليل الاخير غير قادرين بمفردهم على تحطيم الكيان الصهيوني اذا ما اقتصرت الجماهير العربية على الدعم الاستاتيكي الجامد ، كما انه يتغاضى عن أن النضال ضد الصهيونية أصبح مهمة مطروحة على جدول أعمال حركة التحرر الوطني العربية ككل بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وانجرار المنطقة كلها الى الصراع ٠ وهو في النهاية يتغاضى عن الوشائج العضوية التي تربط الصهيونية بالامبريالية وذلك كله يؤدي الى غياب المنظور الاستراتيجي الواضح والى سياسة انتهازية تتعامل مع الرجعية العربية

الحليفة للامبريالية على حساب النضال المعادى للامبريالية وبالتالي على حساب النضال ضد الصهيونية ذاته ٠

ان الثورة العربية تركيب لنضالين مترابطين ومتزامنين هما ، النضال ضد الصهيونية والنضال ضد الامبريالية ٠ والنضالان مترابطان لترابط الصهيونية والامبريالية ٠ وهما لابد أن يكونا متزامنين ومتداخلين لان النصر النهائي على الصهيونية رهن بنشوء أنظمة عربية ثورية قادرة على تعبئة الطاقات والموارد العربية في حرب تحرير شعبية تواجه تفوق العدو الصهيوني حضاريا وتكنولوجيا ، وهذا يعني أن النصر النهائي على الصهيونية رهن بنزع السيطرة الامبريالية عن المنطقة العربية أو عن معظمها على الاقل ٠ ومن جهة أخرى ما دامت اسرائيل تلعب دور دركي للامبريالية فلابد اذن من تصعيد النضال ضد الصهيونية لمنع اسرائيل من الانقضاض على حركة التحرر الوطني العربية عندما تقترب هذه الحركة من التهديد الجدى للمصالح الامبريالية ٠

ولكن النضال ضد الامبريالية هو أساسا نضال طبقي ، فالامبريالية تحكم سيطرتها وهيمنتها على المنطقة العربية من خلال تحالفها مع الاقليات العربية الحاكمة في الانظمة الرجعية ، ومن خلال عجز أنظمة بورجوازية الدولة عن شن نضال حازم ومنهجي ومتماسك ضد الامبريالية ، ومن هنا لابد للنضال ضد الامبريالية من أن يضع الطبقات التي من مصلحتها هذا النضال مقابل الطبقات التي من مصلحتها التحالف مع الامبريالية ، ومن أن يصبح نضالا لتحطيم الانظمة المتحالفة مع الاستعمار واقامة أنظمة ديموقراطية شعبية تستطيع الطبقات الكادحة بها أن تحقق التحرر الكامل والتقدم الاجتماعي ٠

ولا يمكن تأجيل أي من النضالين لحساب الآخر فتأجيل النضال المعادي للامبريالية واعتماد سياسة التحالف الطبقي لن يؤدى في أحسن الاحوال الى نشوء أنظمة عاجزة كالنظام الناصري ، وهو الى ذلك يؤدى الى مجابهة الصهيونية ضمن شروط في صالحها هي شروط الضعف العربي في ظل أنظمة رجعية أو أنظمة بورجوازية دولة ، وبالمقابل فان تأجيل النضال المعادي للصهيونية حتى تتوفر شروط القوى في أنظمة ثورية يعني أولا تعريض حركة التحرر الوطني العربية بخطر الانقضاض الاسرائيلي باستمرار ويؤدي ثانيا الى حرمان النضال الطبقي المعادي للامبريالية من عامل التفجير الذي يتولى تحريك التناقضات الاجتماعية في المنطقة (النضال ضد الصهيونية) ، وما دام الامر كذلك فلا يجوز تأجيل أي من النضالين ، بل يجب أن يشن النضال ضد الصهيونية بحيث يشعل ويعضد النضال المعادي للامبريالية ، أن يشن النضال الطبقي المعادي للامبريالية بحيث يعضد النضال ضد الصهيونية ويحمي ظهره ٠

ان الشروط الموضوعية لتلاحم النضالين متوفرة، فردود فعل اسرائيل تجاه المقاومة الفلسطينية تتوجه ، ولا يمكن لها الا أن تتوجه ، ولا يمكن لها الا أن تتوجه ضد الدول العربية ، مما يفضح عجز الانظمة أمام أوسع الجماهير العربية ويدفع بقطاعات تزداد اتساعا من هذه الجماهير الى ساحة النضال الثوري ، وذلك يتيح بالضرورة تصعيد النضال المعادي للامبريالية ومن جهة أخرى فان الاصطدامات المتلاحقة بين

هذا النظام العربي أو ذاك والمقاومة الفلسطينية يبرهن للمقاومة ذاتها أنها لا تستطيع الا ان تتحالف مع القوى العربية الثورية المعادية للامبريالية · ولكن توفر الشروط الموضوعية لا يعني أن النضالين سيتلاحمان تلقاصيا فذلك رهن بتوفر الشرط الذاتي ، جبهة ثورية عربية تضم قوى النضال المعادي للصهيونية وقوى النضال المعادي للامبريالية ، وستكون المهمة الاساسية لهذه الجبهة رسم استراتيجية ثورية عربية شاملة تأخذ بعين الاعتبار ترابط النضالين ، وفي الوقت ذاته تمايزها الناجم عن كون النضال المعادي للصهيونية نضالا قوميا وطنيا وكون النضال المعادي للامبريالية نضلالا طبقيا ، مما يفرض على الاول منطقا خاصا هو منطق التحالف الوطني ويفرض على الثاني منطقا مختلفا هو منطق الصراع الطبقي ، وأيضا تأخذ بعين الاعتبار تداخل النضالين بحيث تحقق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة ·

من ذلك كله نستنتج أن انتصار القضية الفلسطينية يعتمد على خلق أداة ثورية عربية موحدة ذات استراتيجية متناسقة موحدة تخوض نضالا متكاملا على صعيد المنطقة كلها · ولكن خلق هذه الاداة يفترض مسبقا وجود القوى الطبقية القادرة على خوض النضال الطبقي المعادي للامبريالية ولكن معضلة الثورة العربية ككل وبضمنها المقاومة الفلسطينية تكمن في أن هذه القوى بالكاد موجودة · ذلك أن السقوط التاريخي للقومية البورجوازية الصغيرة بمعنى عجزها عن القيام بالمهام التاريخية في هذه المرحلة (الثورة الوطنية الديموقراطية) لم يترافق مع بروز طبقة جديدة على المسرح السياسي العربي · ومن هنا فان المهمة المركزية للثوريين الجدد هي بناء القوى الشعبية من العمال والفلاحين والشرائح الدنيا من البورجوازية الصغيرة وخوض النضال بقيادة ايديولوجية الطبقة العاملة وبرامجها وشعاراتها · عندئذ ستتعزز أواصر التحالف العظيم وسيمكن بناء الاداة الثورية العربية الواحدة · وكما أن انتصار القضية الفلسطينية رهن بخلق الاداة الثورية العربية الموحدة فان أي حل ثوري للمسالة الفلسطينية لا يمكن تصوره الا في نطاق الثورة العربية الشاملة وعلى صعيد المنطقة كلها · وأي حل يقدم في النطاق الفلسطيني البحث لابد وأن يكون حلا اصلاحيا جزئيا يقوم على الرغبة في ايجاد حل للمسالة دون التغيير الجذري الثوري للمنطقة كلها · وعلى العكس من ذلك فان تقديم حل على صعيد المنطقة كلها يأخذ بعين الاعتبار أن شروط انتصار القضية الفلسطينية هي ذاتها شروط انهاء حالة التجزئة المصطنعة التي تعاني منها المنطقة وهي في كلا الحالتين ارتفاع القوى الشعبية بقيادة الطبقة العاملة وبرامجها الى سدة القيادة · فانتهاء التجربة رهن بهيمنة طبقة موحدة داخليا هي الطبقة العاملة ، اما البورجوازية الصغيرة فهي لا تستطيع ذلك ، اذ انها طبقة مفتتة وغير موحدة كما أن أطرافها في الحكم تعجز عن التوحيد نظرا لغيرتها الشديدة على الامتيازات التي يؤمنها لها وجودها في الحكم وتنافسيها الشديد فيما بينها على التمتع بهذه الامتيازات وان هي استطاعت تحقيق وحدة ، فانها تحقق وحدة شكلية مهلهلة لعجزها عن تامين قاعدة اقتصادية مشتركة لهذه الوحدة ·

الحلول العقيمة

في مواجهة مسألة صعبة ومعقدة كالمسألة الفلسطينية تطرح حلول عدة كل منها في التحليل الاخير تعبير عن الموقف الطبقي · فالرجعية العربية قدمت حلا لفظيا شوفنيا يقوم على « ذبح اليهود أو رميهم في البحر » أو في أحسن الاحوال تهجرهم جميعا وترمي الرجعية بطرحها اللفظي لهذا الحل الى تربية الجماهير العربية تربية شوفنية متعصبة هادفة من ورائه الى طمس تناقضها مع هذه الجماهير وبالتالي طمس الصراع الطبقي · ولطالما مارست الرجعية ابتزازا تهديديا تجاه القوى الثورية العربية متهمة اياها بأنها تفتت الوحدة الوطنية والقومية وبالتالي تخدم العدو الصهيوني · في الوقت الذي تشكل فيه الرجعية فضل ضمان للوجود الاسرائيلي لانها حليفة الامبريالية ولانها تحافظ على البنى التقليدية المتخلفة للمجتمع العربي في مواجهة التطور التكنولوجي والحضاري الاسرائيلي · وهذا التحالف الموضوعي مع الصهيونية هو ما تريد الرجعية أن تخفيه وراء أطنان الكلام الشوفيني المهووس · ومن ناحية أخرى

يتضمن هذا الحل اعتبار كل يهودي صهيونيا ، وهذا بالضبط ما سعت الصهيونية ولا تزال تسعى لاثباته ، وبذلك تكون الرجعية قد وثقت عرى تحالفها الموضوعي مع الصهيونية · الا أن هذا الحل يتضمن بالضرورة استهانة بقوى العدو الصهيوني ، ولذا لم يكن بامكان الرجعية أن تستمر في طرحه بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ·فكان أن قفزت الرجعية بمنطق شوفيني مرة أخرى ، مبالغة الى أبعد الحدود بقوة العدو مصورة الوضع على النحو التالي : هنالك مؤامرة صهيونية يهودية عالمية للسيطرة على مقدرات العالم وما قيام اسرائيل وتوسيعها الا الحلقة الاولى من هذه المؤامرة التي ذهبت ضحيتها الرأسمالية الغربية في تأييدها لقيام اسرائيل ودعمها لها · والرجعية بهذا المنطق تزيد أولا أن تلقي عن نفسها تبعات الهزيمة اذا كان العدو بهذه القوة بحيث يستطيع تدبير مؤامرة عالمية تذهب الرأسمالية الغربية بقوتها وجبروتها ضحية لها ، فان هزيمة تصبح أمرا مفهوما ومبررا تماما أمام عدو كهذا ، وهي تريد ثانيا أن تبرىء الامبريالية من « جريمة » دعم اسرائيل ومساندتها وان تبرر بقاء تحالفها معها ، فالغرب ضحية المؤامرة الصهيونية العالمية · انه برىء ، ولكنه مخدوع ، ولكن ما هو الحل الذي ينتهي اليه هذا المنطق ؟·· وانه حل وديع كالحمامة ··«النضال ضد الامبريالية والصهيونية ليس هو الحل ، بل الحل في تعزيز التحالف العربي مع الغرب ، وافهام الغرب واقناعه انه ضحية المؤامرة فيتوقف عن دعم اسرائيل » ·

اما أنظمة بورجوازية الدولة فتقدم حلا عن أزمتها التاريخية · فهي تنظر الى هزيمة عسكرية محضة لا سبيل للخلاص من « آثارها » الا بنصر عسكري تحرزه القوات النظامية ، وهي أيضا لا تستطيع خوض نضال منهجي متماسك ضد الامبريالية لان ذلك يعني التضحية بالامتيازات الحديثة العهد التي احرزتها القلة المتبرجزة المتربعة على رأس هذه الانظمة ، ولا تستطيع التحالف مع الامبريالية لان لهذه الاخيرة حلفاء أخلص وأوفى فهم بالتحديد الانظمة الرجعية ، وهي ثالثا – لا تستطيع الخروج على قواعد اللعبة السياسية كما تفرضها الانظمة الرجعية – وهي رابعا – لتناقضها مع الجماهير الشعبية – تلغي دور هذه الجماهير سواء في التصدي للمسالة الفلسطينية او في التصدي لمشكلة التخلف ،

وما دام احراز النصر على العدو الصهيوني يتطلب النضال الحازم ضد الامبريالية ونسف الهيمنة الرجعية على المسرح السياسي العربي واستنهاض الجماهير الشعبية واعطائها دورها كاملا فان هذه الانظمة لا تجد حلا أمامها سوى اللجوء الى قرار مجلس الامن كما تقرره هي ، أي عودة الاوضاع الى ما كانت عليه قبل حرب حزيران · ولكن هذا « الحل » ليس في الواقع حلا ، فاسرائيل سواء في حدود أضيق أو أوسع وحتى لو عاد اللاجئون ستظل تشكل خرقا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وستظل مخفرا أماميا للامبريالية وخطرا على حركة التحرر الوطني العربية ·

وهنالك كذلك الحل الذي يتبناه اليسار الصهيوني والرجعية الفلسطينية في الضفة الغربية ويقوم على انشاء « دولة » فلسطينية في جزء من فلسطين تتعايش مع اسرائيل وتعترف بها · وهذا الحل يهدف الى تبييع القضية الفلسطينية والنضال الفلسطيني من ناحية ، ويهدف من ناحية أخرى الى خلق دولة دمية في يد اسرائيل تشكل منفذا اقتصاديا تستطيع اسرائيل من خلاله أن تخضع العالم العربي لسيطرتها الاقتصادية

وايضا هنالك الحل الذي يقوم على انشاء دولة ثنائية القومية في كل فلسطين (كانت منظمة ماتزبن تنادي بهذا الحل ثم تخلت عنه فيما بعد)· وهذا الحل خاطيء لانه من ناحية يقيم حاجزا تعسفيا ما بين فلسطين والمنطقة العربية ، أي أنه يهدف الى « حل » المسالة ضمن حدود التجزئة الراهنة وضمن حدود الواقع القائم أي بتسوية مع الصهيونية ، ثم ان الدولة الثنائية لا تعطي ضمانا لعدم اضطهاد أي من الطرفين للطرف الآخر ، وما دام « الحل » سيقوم ضمن حدود الواقع القائم فان الطرف الاسرائيلي هو الطرف الذي سيمارس الاضطهاد ·

كذلك هنالك الحل الذي يدعو له يوري أفنيري والقائم على اتحاد فيديرالي بين اسرائيل ودولة فلسطينية · وهذا « الحل » من طبيعة اصلاحية بورجوازية صغيرة فهو لا يذهب الى القضاء على الصهيونية واسرائيل بل يريد فقط أن ينزع منهما بعض « مساوئهما » وهو الى ذلك يغفل جوهر القضية وهو ان اسرائيل كدولة وبأي شكل من الاشكال يشكل نقضا لحق شعب فلسطين في تقرير مصيره ·

الحل الديموقراطي

في مواجهة هذه الحلول العقيمة جميعا يقف الحل الديموقراطي للمسالة الفلسطينية ، وليس هذا الحل وليد رغبة ذاتية أو شطط فكري ، بل هو وليد دراسة وتحليل للوضع الموضوعي وللقوانين التي تحكم امكانيات تطور هذا الوضع ، واتجاهات هذه الامكانيات وهو أيضا وليد تصور استراتيجي مبني على هذه الدراسة والتحليل ·

يقوم هذا الحل على التمييز بين اليهود والصهيونية ويعتبر كما في الواقع أن التناقض ليس بين اليهود والعرب ، بل بين الصهيونية من جهة والامة العربية ويضمنها الشعب الفلسطيني من جهة اخرى · ولذا فان القضاء على الصهيونية لا القضاء على اليهود هو شرط هذا الحل ، ولكن ما دامت الصهيونية هي الاسمنت الذي يشد لحماية المجتمع الاسرائيلي فان الجالية الاسرائيلية تبقى جالية مضطهدة (بكسر الهاء) ولذا فلابد من تحطيم الصهيونية وتحطيم

الاستعمار الصهيوني في فلسطين · لكن هذا الاستعمار من طبيعة خاصة كما شرحنا سابقا فهو يتمثل في السيطرة اليهودية على فلسطين في دولة أحادية « الجنس » وعلى اعتبار فلسطين أرضا ليهود العالم بالغاء « قانون العودة » الذي يعتبر أي يهودي في العالم ذي حق أصيل في استيطان فلسطين · وفقط بعد القضاء على الكيان الصهيوني وخصائصه البنيوية يمكن للعرب واليهود أن يعيشوا في فلسطين في ظل مساواة تامة بعيدا عن أي ظل من ظلال القهر القومي أو الديني ·

ولا يكفي القضاء على الكيان الصهيوني بل يجب أيضا وضع الاسس الكفيلة بعدم انبعاث الصهيونية وهذا ما لا يتم الا اذا كانت فلسطين المستقبل ضمن دولة اشتراكية موحدة تنتظم المنطقة كلها · فلو افترضنا أن فلسطين ستشكل بعد القضاء على الصهيونية دولة مستقلة فستكون هذه الدولة ذات أغلبية يهودية ولا شيء يمنع حينئذ من أن تتحول هذه الدولة الى « اسرائيل جديدة » ذات حدود أكبر وأقلية عربية اكبر وتمارس اضطهاد الاقلية العربية وتبعث من جديد كل الخصائص البنيوية لاسرائيل الحالية · وعلى كل حال ما دام القضاء على الصهيونية رهن بنجاح الثورة العربية في القضاء على السيطرة الامبريالية وبالتالى القضاء على التجزئة المصطنعة فمن السخف تصور فلسطين مستقبلا مستقلا عن المنطقة ومعزولا عن العملية الثورية فيها · وبالاضافة الى ذلك فان كون الدولة الموحدة دولة اشتراكية كفيل بوضع الاسس الموضوعية لجعل فلسطين المستقبل ديموقراطية حقا خلوا من أي أثر من آثار الاضطهاد القومي ، فالاشتراكية وحدها القادرة على حل مسائل الاضطهاد القومي لانها تلغي الاساس المادي لكن اضطهاد ·

أما القول بديموقراطية علمانية فيعود أساسا الى اعتبار التناقض بين العرب واسرائيل تناقضا دينيا وهو بهذا سقوط في مهاوي الايديولوجية الرجعية السائدة وقبول لاحدى افتراضاتها الاساسية الخاطئة ، وهو الى ذلك لا يحل المشكلة فالديموقراطية الليبرالية لا تشكل بحد ذاتها ضمانا لحل مسألة الاضطهاد القومي ، وهي في أحسن الاحوال قد تبدل اضطهادا باضطهاد ، أي تبدل اضطهاد الاسرائيليين للعرب باضطهاد العرب للاسرائيليين · ان الحل الديموقراطي لن يتحقق الا عبر النضال الثوري ، بالقضاء على الكيان الصهيوني الذي لن يتحقق تلقائيا ، بل هو رهن بعملية ثورية تحدث انقلابا في ميزان القوى لصالح انهاء التفوق الاسرائيلي ، وهذا أمر لن يتحقق الا بحرب شعبية طويلة الامد يقترن فيها النضال ضد الصهيونية بالنضال ضد الامبريالية · وهنا تبدو لنا سخف الاعتراضات الرجعية على الحل الديموقراطي ، فالرجعية تملا الدنيا صراخا قائلة ان الحل الديموقراطي يؤدي الى التسوية ، مصورة الوضع بطريقة تبعث على السخرية بالقول « ماذا لو وافقت اسرائيل على الحل الديموقراطي ؟ » ولكن الرجعية تبني موقفها على افتراض مستحيل فكيف يمكن لاسرائيل أن توافق على الحل الديموقراطي وهو يعني زوالها والقضاء عليها ، وما من نظام في التاريخ يتخلى عن وجوده ويختار الاندثار بملء ارادته ·

التحالف الفوق قومي ومسألة حق تقرير المصير

تكون المجتمع الاسرائيلي من خلال عملية استيطان استعماري في ظل الايديولوجية الصهيونية الرجعية الشوفينية ، وتلعب طبقات هذا المجتمع المختلفة في علاقاتها بعملية الاستيطان أدوارا مكملة لبعضها البعض ومن هنا نشأ تناقض عدائي ما بين الجالية الاسرائيلية ككل وما بين الشعب الفلسطيني كشعب ومن هنا أيضا سخف وجهة النظر «الماركسية المسطحة» الشكلية التي تقول بكل بساطة بضرورة تحالف البروليتاريا العربية مع البروليتاريا الاسرائيلية ، فهذه النظرة تغفل أن حركة التحرر الوطني العربية لا تواجه ، لمرحلة قادمة على الاقل ، الطبقة الاسرائيلية الحاكمة فحسب ، بل تواجه المجتمع الصهيوني برمته . وهي تغفل أيضا أن العمال الاسرائيليين والمستوطنين الزراعيين قد شكلوا تاريخيا العمود الفقري للاستيطان الصهيوني ، مما حدد دورهم بالعلاقة مع السكان العرب كنقيض عدائي لهم · فهل يعني هذا استحالة التحالف الفوق قومي على المدى البعيد ؟ للاجابة على هذا السؤال لابد من القاء نظرة على المجتمع الاسرائيلي ·

يعرف المجتمع الاسرائيلي تناقضات عميقة هي تناقضات المجتمع الرأسمالي · لقد نمت وسائل الانتاج الصهيوني في معظمها قبل عام ١٩٤٨ تحت شعار الملكية الجماعية · وكان هذا أمرا طبيعيا لان عملية الاستيطان الصهيوني كانت تنفذها وكالات صهيونية عامة كالوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي والهستدروت ، ثم ان روح « الزيادة » الصهيونية أخذت في البداية طابعا اشتراكيا طوباويا ردا على البؤس اليهودي من جهة وردا على التهم اللاسامية بأن اليهود بطبعهم غير منتجين · ولكن على الرغم من هذه النشأة الجماعية لوسائل الانتاج الا أن رؤوس الاموال التي تدفقت بعد انشاء الدولة ما لبثت أن نخرت القطاعين الجماعي الذي أنشيء قبل عام ١٩٤٨ والقطاع العام الذي أنشيء بعد عام ٤٨ ، واليوم يسيطر القطاع الخاص على ٩٣٪ من مؤسسات الصناعة يعمل فيها ٧٦٪ من الايدى العاملة · ولا يعدو دور القطاع العام والقطاع الجماعي مساعدة القطاع الخاص في الحفاظ على توازنه وازدهاره · أما الككيبوتزات فلم يعد يقطن فيها اليوم الا ٣ر٣ ٪ من السكان وهي تقدم ٥ر٣ ٪ من الانتاج الصناعي وقرابة ثلث الانتاج الزراعي ، وقد بدأت هذه الكيبوتزات منذ أمد تستخدم العمل المأجور وتتصرف تجاهه كرأسمال نموذجي · وفي هذا المجتمع تشكل الطبقة العاملة ٣٠ ٪ من السكان ويشكل الفلاحون ٢٠ ٪ تقريبا ويملك ١٠ ٪ من السكان نصف الدخل الوطني (عام ١٩٥٦ ، وقد زادت حصتهم زيادة ملحوظة في السنوات التالية) ولا يتبع توزيع الدخل ولا المكانة الاجتماعية معيار الانتماء الطبقي فحسب ، فهذان الامران خاضعان أيضا للاصول القومية للمستوطنين. والتقسيم في النهاية تقسيم طائفي يتجلى في التمييز بين اليهود الغربيين (الاشكنازيم) واليهود الشرقيين (السفارتيم) ففي عام ١٩٦٤ كان متوسط دخل الشرقي لا يتجاوز ٤٩ ٪ من متوسط دخل الغربي وكانت نسبة الشرقيين بين موظفي الدولة تصل الى ١٠ ٪ رغم أن عددهم يفوق ٦٠ ٪ من مجموع السكان ·

في مواجهة ذلك لجأت الصهيونية عن عمد الى طمس التناقضات الطبقية داخل المجتمع الاسرائيلي لتحافظ على تجانسه كمجتمع مستعمر نبكسر (الميم)

فأنشأت الهستدروت كنقابة عمالية وموظف ومؤسسة للضمان الاجتماعي في آن واحد ، الكيبوتزات ذات الطابع « الاشتراكي الداخلي » والدور الرأسمالي الخارجي في الوقت ذاته ، وربطت مختلف الاحزاب الاسرائيلية بيمينها ويسارها بالوكالة اليهودية

يضاف الى ذلك كله عامل الخطر العربي ، ولا شك أن الدعاية العربية الشوفينية (قذف اليهود في البحر) قدمت خدمات جلى للصهيونية في مجال تحقيق مستوى الطبقية مرتفع من الوحدة الداخلية وطمس التناقضات الطبقية

ولكن كون المجتمع الاسرائيلي مجتمعا رأسماليا يعني استحالة طمس التناقضات الطبقية الى الابد . فهذه التناقضات موجودة في أساس المجتمع حتى ولو لم تعبر عن نفسها بصراعات واضحة لمدة طويلة .

ولكن طبيعة المجتمع الصهيوني تجعل من التخلي عن الصهيونية أمرا لا يمكن أن يتجه له المجتمع الصهيوني بذاته . بل هو لا يمكن الا أن ينزع انتزاعا من خارج دولة اسرائيل ، وليست هذه حالة فريدة من نوعها في التاريخ ، فماركس نفسه قد أشار الى أمر مشابه بالنسبة لايرلندة فهو يقول « لقد اعتقدت طويلا أن بالامكان ذلك النظام الايرلندي بفضل نهوض الطبقة العاملة الانكليزية وقد دافعت دائما عن هذا الرأي في جريدة « نيويورك تريبيون » . غير أن دراسة المسألة بمزيد من التعمق أقنعتني بالعكس . ان الطبقة العاملة الانكليزية لن تتمكن من القيام بأي شيء ما لم تتخلص من ايرلندة ... ان جذور الرجعية الانكليزية في انكلترا قائمة في استعباد ايرلندة » . وبالمثل فان جذور الشوفينية الصهيونية وتماسك المجتمع الاسرائيلي على أساس هذه الشوفينية قائمة من استعباد الشعب العربي وفي الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين

ولذا فان امكانية القضاء على الصهيونية لن تتم الا من الخارج . وامكانية بروز التناقضات الطبقية داخل اسرائيل تعتمد على الوصول بالمجتمع الاسرايلي الى الازمة ، أي أنها تعتمد على تغيير ميزان القوى الراهن لصالح حركة التحرر الوطني الفلسطيني والعربي وعلى النضوج السياسي لهذه الحركة بحيث تستطيع مخاطبة سكان اسرائيل وافهامهم أن الصهيونية لم تحل المسألة اليهودية وأنها تلتقي مع اللاسامية في منتصف الطريق من حيث أن هدف كليهما اخراج اليهود من مختلف الدول وارسالهم لاسرائيل ، وان خلاصهم يكمن في التخلي عن الصهيونية ، وبحيث تستطيع ان تطرح حلا ديموقراطيا للمسألة الفلسطينية يقدم آفاقا ديموقراطية لمصير سكان اسرائيل ، وهنا يلعب الحل الديموقراطي كشعار استراتيجي دوره في العمل على صعيد تفتيت الجبهة الداخلية للعدو .

هل يعني هذا كله امكانية تحالف فوق قومي يضم الثوريين العرب والاسرائيليين ؟ ان طبيعة الصهيونية تجعل من المستحيل الجمع بين الولاء للصهيونية والموقف الثوري والموقف الثوري ، ولا يمكن اعتبار الاسرائيلي ثوريا ما لم يكن معاديا للصهيونية بحزم ونشاط . وهذا يتطلب النضال ضد الكيان الاسرائيلي من داخله والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . وذلك وحده الكفيل بوضع الاسس الموضوعية لتحالف موضوعي بين الثوريين العرب والاسرائيليين .

تميل بعض الاوساط « اليسارية » الاوربية وخاصة التروتسكية منها الى القول بأن من واجب الثوريين العرب الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الاسرائيلي وتضيف هذه الاوساط أنه ما دام سكان اسرائيل يشكلون شعبا ، فلا مناص للثوريين من الاعتراف بحق

تقرير المصير · وهذا ينم عن عدم فهم للمسالة القومية بشكل عام والمسالة الفلسطينية بشكل خاص ، فهؤلاء يقفون باسم الاممية على بعد متساو من طرفي الصراع القومي ليشجبوا الطرفين ويطالبونهما كل بالاعتراف بـ « حقوق » الآخر ، متصورين أن ذلك يحل المشكلة ، متناسين أن هناك مضطهدين ومضطهدين وان من واجب الثوريين الحقيقيين أن يدعموا المضطهد (بفتح الهاء) ضد المضطهد ·

صحيح أن سكان اسرائيل يشكلون شعبا ، أو هم على الاصح شعب في طريق التكون ، وان يكن تشكلهم قد تم من خلال عملية استعمارية ، فالشعب الامريكي مثلا قد تشكل هو الآخر من خلال عملية استعمارية · ولقد استطاعت الصهيونية بمقدار لا بأس به من النجاح في دمج مجموعات المهاجرين عن طريق برامج الدمج الكثيفة وعن طريق التاطير الصارم للمجتمع ، والعوامل ذاتها التي تساهم في اعطاء المجتمع الاسرائيلي مظاهر التوازن والوحدة هي التي تسمح بامتصاص وانصهار مجموعات المهاجرين ·

ولكن هل يعني هذا ضرورة الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الاسرائيلي ؟ ماركسيا حق تقرير المصير يعني حق الانفصال والماركسية تعترف مبدئيا بحق تقرير المصير ، ولكن بشكل سلبي فقط · فهي لا تجعل من هذا الحق مقدسا طوباويا ، بل تجيب بنعم أو لا لكل مسألة من مسائل الانفصال طبقا لكل حالة على حدة مخضعة المسالة لمصلحة الصراع الطبقي والثورة الاشتراكية العالمية ، هادفة الى تحقيق السلم القومي ليتخلص الصراع الطبقي من القيود التي يفرضها عليه موضوعيا التناحر القومي ، يقول لينين

أن « البروليتاريا » تعترف بالمساواة في الحقوق وتقر لجميع الامم حقا متساويا في انشاء دولة قومية ولكنها تضع مصلحة التحالف بين البروليتاريين في جميع الامم فوق كل اعتبار آخر · وتنظر الى كل مطلب قومي والى كل انفصال قومي على ضوء نضال العمال الطبقي (لنين ـ مسائل السياسة القومية والاممية البروليتارية ص ٩٠) ويقول أيضا « ولذلك فان البروليتاريا تقتصر على مطلب الاعتراف بحق تقرير المصير بشكل سلبي اذا صح التعبير ، دون أن تضمن شيئا لاية أمة ، ودون أن تقطع على نفسها عهدا بمنح أي شيء على حساب أمة أخرى (ص ٨٩) · والماركسية لذلك ترى أن من واجب ثوريي الامم المضطهدة (كسر الهاء) الاعتراف بحق تقرير المصير للامة المضطهدة (بفتحها) بادراج مطلب الانفصال في برنامجهم اذا رأوا أن ذلك في مصلحة الاشتراكية · يقول لينين « ولم يخطر ببال أحد من الماركسيين الروس أن ينحي باللائمة على على الاشتراكيين الديموقراطيين البولونيين لمعارضتهم في انفصال بولونيا ، ولا يخطيء هؤلاء الاشتراكيون الديموقراطيون الا حين يحاولوا نكران ضرورة اعتراف برنامج الماركسيين في روسيا بحق تقرير المصير (روسيا هي المضطهدة ـ بكسر الهاء ـ وبولونيا هي المضطهدة، ص ١٢٠)· كما أن الماركسية ترى بوضوح أن المسائل القومية لا يمكن أن تحل الا على حساب امتيازات المضطهد (بكسر الهاء) · يقول لينين « الاعتراف للجميع بحق الانفصال ، وتقدير كل قضية ملموسة تمت الى الانفصال ، من وجهة نظر تستعبد كل اخلال بالمساواة وكل امتياز وايثار » (ص ٩٢)·

ان اسرائيل مضطهدة بذات المعنى الذي كان لينين يصف به الامة الروسية بانها أمة مضطهدة

فوجود اسرائيل كدولة يشكل الحاقا بالمعنى الذي يؤكده لينين . فهو يقول « مفهوم الالحاق يفترض عادة ١) مفهوم العنف (الضم بالعنف) ،مفهوم الاضطهاد القومي الاجنبي (ضم منطقة أجنبية .. الخ) وأحيانا ٣) مفهوم خرق الوضع الراهن (ثم يؤكد أن الالتحاق كما يفهمه الماركسيون هو « خرق لحق حرية أمة من الامم في تقرير مصيرها ، وتعيين حدود دولة من الدول خلافا لارادة السكان » (ص ٢٠٢ ـ ٣) . ـ ومن هنا يصبح من واجب الثوريين الاسرائيليين الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، يصبح واجبا عليهم النضال ضد الالتحاق ، فهذا هو السبيل الوحيد لتخطي الطابع القومي للمواجهة العربية ـ الاسرائيلية . يقول لينين « لكي نتمكن من القيام بالثورة الاشتراكية ومن اسقاط البورجوازية ينبغي على العمال أن يتحدوا اتحادا وثيق العرى . والنضال من أجل حرية تقرير المصير ، أي ضد الالتحاق ، يسير هذا الاتحاد » . أما مطالبة الثوريين العرب بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعبالاسرائيلي فذلك فهم معكوس للمسألة ، ذلك اننا اذا نظرنا الى المسألة على ضوء مصلحة الثورة الاشتراكية العالمية ، كما يجب أن نعمل ، فاننا نجد أن هذه المصلحة تقتضي القضاء على الصهيونية ككيان ووجود ، أي كدولة أحادية العنصر في فلسطين ، ولكن هذا لا يكفي بل يجب أيضا أن توضع الاسس الكفيلة بعدم انبعاث الصهيونية بعد القضاء عليها ، وهنا تكمن المشكلة ، فحق الشعب الاسرائيلي في تقرير مصيره يعني تشكيل دولة منفصلة في فلسطين مما يفسح المجال واسعا أمام انبعاث الصهيونية . ثم ما معنى أن تحل المسائل القومية على حساب امتيازات المضطهد (بكسر الهاء) اذا لم يتناول ذلك في الحالة التي نبحث ، الامتيازات الاساسي للصهيونية ،الا وهو تشكيلها لدولة اسرائيلية منفصلة . وليس هذا الموقف تخليا عن المبادىء اللينينية في السياسة القومية كما يحلو للبعض أن يقول . فلينين يقول « ان مختلف المطالب الديموقراطية بما فيها حق الامم في تقرير مصيرها ، ليست شيئا مطلقا ، بل هي جزء من مجموع الحركة الديموقراطية (اليوم ، الحركة الاشتراكية) العالمية . ومن الممكن فى بعض الحالات المعينة الملموسة ، أن يناقض الجزء الكل ، وفي هذه الحال يجب نبذ الجزء. ان أي حل للمسألة الفلسطينية يجب أن يضع في الاعتبار أن تشكيل اليهود لدولة مستقلة في فلسطين (حق تقرير المصير يعني حق الانفصال) خرق لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

الحل الديموقراطي للمسألة الفلسطينية هو الحل ، وما عداه تكريس للامر الواقع ، وهذا الحل يضع التقدميين الاسرائيليين أمام مسؤوليتهم في دعم النضال الفلسطيني بالنضال ضد اسرائيل من داخلها. ومرة أخرى نؤكد أن وضع هذا الحل موضع التنفيذ يتطلب عملية ثورية ، نضالا هو حرب التحرير الشعبية ، بقيادة تحالف عظيم ما بين قوى النضال الفلسطيني الثوري وقوى الثورة العربية .

عن نشرة الثوري الصادرة عن ج ش د

● خطوة متواضعة على طريق ، جهود نظري كبير مطروح كمسؤولية ملحة على كل مثقف متشبع بروح تقدمية وثابة نحو ثقافة جديدة .

● خطوة على طريق فك الحصار الثقافي الامبريالي - الرجعي وصد الهجوم الكثيف الذي تمارسه قوى الاستغلال والتضليل بدون هوادة .

● مبادرة تدعو لفتح النقاش الجدي والمجدي بين المثقفين العرب حول القضايا العربية الجسيمة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الوطن العربي .

● مجهود مخلص يرمي الى اخصاب الفكر التقدمي المغربي . وطرح القضايا الاساسية لبلادنا على بساط الدرس والتحليل ، وازاحة هيمنة الفكر البرجوازي على الساحة الوطنية .

ذلك ما تصبو اليه مجلة «انفاس» بطموح كبير وتواضع اكبر .

- فمن أجل دعم الثورة الفلسطينية والتعريف بقضاياها الحيوية بمنظار تقدمي علمي .

- ومن اجل توضيح الرؤية حول قضية تحرير الامة العربية وحول حركة التحرير العالمية عامة بكل مسؤولية وصراحة .

ومن أجل ملء الفراغ الكبير في حقل الثقافة التقدمية ببلادنا .

ومن أجل ثقافة جديدة وفكر ملتزم .

ننادي كل المثقفين الواعين الغيورين لمساندة « انفاس » والمساهمة في مجهودها بابحاثهم وانتقاداتهم .

وننادي كل الشباب الواعي المتطلع لفكر جديد ليتتبع باطراد مجلة « انفاس » ويدعمها بآرائه وانتقاداته .